الأمم المتحدة

A/C.1/74/PV.7

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٧**

الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٩ إلى ١٠٥ (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء بالبيانات، أود أن أذكّر جميع الوفود بأن قائمة المتكلمين في الجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية ستظل مفتوحة حتى الساعة ١٨/٠٠ من يوم الثلاثاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

ننتقل الآن إلى قائمة المتكلمين اليوم. وأحث مرة أخرى جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على التقيد بالوقت المحدد وهو ثماني دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية. وأود أيضا أن أذكّر الوفود بأنه نظرا للتعديلات المدخلة على الجدول الزمني، ستعقد جلسة الغد بعد الظهر.

السيد ياكوت (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم على انتخابكم، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين، وأن أعرب عن تأييد وفدنا الكامل لمساعيكم.

وتؤيد تركيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

نحن نؤمن بأهمية اللجنة الأولى ويسرنا أنها تمكنت من بدء عملها. ونأمل في أن تحل قريبا المسألة التي دعتنا إلى التصويت. إننا نجتمع مرة أخرى في وقت تتزايد فيه المخاطر. ونؤمن بأن التعاون الدولي أمر حاسم للتصدي للتحديات العالمية. وقد تدهورت البيئة الأمنية، مما أدى إلى تآكل هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد تضاءلت الثقة بين الأطراف في نتائج الاتفاقات والمعاهدات التي تم التفاوض بشأنها منذ وقت طويل. وقد عاد استخدام الأسلحة الكيميائية إلى الظهور من جديد، ودون مساءلة. ويجب توجيه جهودنا نحو وضع حد لخلافاتنا بشأن كيفية المضي قدما في نزع السلاح. وعلى الرغم من تلك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

التحديات، فإن مهمتنا الجماعية هي إيجاد سبل للنهوض بنزع السلاح مع مراعاة الآراء المختلفة. واللجنة الأولى هي المنبر للقيام بذلك بالضبط.

وفي العام المقبل، سيعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، وستعمل تركيا على كفالة توصل المؤتمر إلى نتائج ناجحة. ونحن نؤيد تعزيز معاهدة عدم الانتشار وتحقيق عالمية الانضمام إليها، فضلاً عن ركائزها الثلاث. ونحن بحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة من أجل تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وينبغي أن نضع في اعتبارنا العواقب المترتبة على الحالة الراهنة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالنسبة للبيئة الأمنية الهشة. ومن المهم تجنب الخطاب التحريضي عند مناقشة استخدام الأسلحة النووية، ولا سيما في حالات الأزمات. وتؤيد تركيا بقوة التقدم المحرز في قرار عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحن ملتزمون، بالتعاون مع شركائنا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، بتعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار على أساس خطة العمل التي وضعها مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

ونؤكد أن إبرام معاهدة عالمية يمكن التحقق منها بفعالية للحظر الشامل للتجارب النووية يشكل صكا أساسيا في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ونؤكد أيضا الأهمية الحيوية والضرورة الملحة لدخولها حيز النفاذ. ونحث الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، التي لا بد من تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لبدء نفاذها، على التوقيع والتصديق عليها دون مزيد من التأخير.

وستواصل تركيا دعم خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن مصممون على مواصلة العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدها مجلس الأمن بالإجماع في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونكرر التأكيد على ما يساورنا من قلق إزاء التطورات الجارية في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. ونرى أن التحديات التي تواجه تنفيذها الكامل لا تخدم الأمن الإقليمي والدولي ولا نظام عدم الانتشار.

ونكرر التأكيد على أن عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونؤيد التوصل إلى حل دبلوماسي لمشكلة برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية. وترحب تركيا بالمحادثات بين الكوريتين وبالحوار بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونأمل في أن تؤدي المحادثات الأخيرة إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه، وإلى تحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية. وفي ذلك السياق، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية. كما نكرر دعوتنا إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خلال مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي. وقد قامت الدولتان الحائزتان على أكبر ترسانات الأسلحة النووية بإبرام معاهدات ثنائية رئيسية، ولكن للأسف توقف العمل بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بسبب استمرار تطوير ونشر منظومات الأسلحة. وكانت معاهدة عدم الانتشار عنصرا هاما في أمن واستقرار المنطقة الأوروبية الأطلسية. ونود أن نشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على العمل على زيادة تخفيض ترساناتهما، ونأمل في أن تنجح المناقشات حول

الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بتمديد معاهدة ستارت الجديدة.

وتشدد تركيا على أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل جريمة ضد الإنسانية وهو انتهاك لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومختلف قرارات مجلس الأمن. وأدى الرفض القاطع والواسع النطاق للإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية إلى عقد دورة استثنائية رابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، دعت خلالها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى وضع ترتيبات لتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي ذلك السياق، نرحب بإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونؤيده تأييدا كاملا في عمله. ونشيد أيضا بالعمل الذي تضطلع به الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم، وفق تصنيف القانون الدولي، المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

وينبغي أن نسعى إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان الأسلحة التقليدية. ففي كل عام يقتل ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ شخص جراء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن ملتزمون بتنفيذ وتعزيز الصك الدولي للتعقب وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومعاهدة تجارة الأسلحة صك هام في ذلك المجال أيضا.

وفي هذه البيئة، من الضروري أن نعود إلى تفاهم أمني يقوم على التعاون. وكما قال الرئيس أردوغان في خطابه أمام الجمعية العامة خلال المناقشة العامة (انظر A/74/PV.3)، ما لم ننعم جميعا بالأمان فلن يكون أحد منا آمنا. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تركز مداولاتنا هنا على سبل إيجاد أرضية مشتركة. ويجب أن نبذل جهدا مخلصا للتفاهم والتوصل إلى حلول توفيقية لصالح الأمن الدولي. ولا يزال التمسك بمعاهداتنا واتفاقاتنا وقرارات مجلس الأمن القائمة أمرا أساسيا لنجاح مساعينا.

السيدة إمنادزه (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم قيادة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل. سأقرأ نسخة موجزة من بياني، وسيكون نصه الكامل متاحاً على بوابة الخدمات الموفّرة للورق.

إن الهيكل القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن خدم الأمن العالمي بصورة جيدة، ولكننا نواجه اليوم واقعا أصبحت فيه التهديدات والتحديات الأمنية أكثر تعقيدا وغير متناظرة وعابرة للحدود الوطنية على نحو مطرد. ونؤمن بأن تعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد لا يزال السبيل الوحيد الفعال لحل المشاكل والنهوض بعملنا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار والتحديات الأمنية المعاصرة الأخرى. ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار الدوليين على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب أن يبرز الامتثال غير المشروط للالتزامات بموجب الترتيبات الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وقرارات مجلس الأمن، بوصفه أولوية رئيسية للمجتمع الدولي.

وتركز جورجيا على ضمان نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ويجب أن نعزز المعاهدة في الذكرى السنوية الخمسين لإبرامها بوصفها صكا رئيسيا متعدد الأطراف لتحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وأن نشجع عالمية الانضمام إليها وتعزيز تنفيذها. وقد قامت جورجيا بمواءمة تشريعاتها الوطنية مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا تزال ملتزمة بتنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي وعلى الصعيد العالمي. وندين بأشد العبارات الأعمال الشنيعة التي تنطوي على استخدام

الأسلحة الكيميائية ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق فيها. ويساورنا قلق بالغ إزاء حقيقة أننا شهدنا منذ عام ٢٠١٢ استخدام أسلحة كيميائية وعوامل حرب كيميائية في الجمهورية العربية السورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة.

تلتزم جورجيا التزاما تاما بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي عام ٢٠١٨، وفي دليل على شفافية جهودنا وانفتاحها، أجرت جورجيا عملية استعراض للأقران في مركز ريتشارد لوغار لبحوث الصحة العامة ودعت جميع الدول الأطراف في الاتفاقية إلى المشاركة في عملية امتثال لاستعراض الأقران. وجاء في التقرير الصادر عن العملية أن البرنامج أظهر شفافية كبيرة في أنشطته البحثية والتشخيصية، ولم يلاحظ الفريق الزائر أي شيء غير عادي.

وتؤكد جورجيا من جديد ثقتها الكاملة في نظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يقوم بعمل لا يمكن لأي بلد القيام به بمفرده. وينبغي أن يكون ضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ وتحقيق عالمية الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن أولوية قصوى لنا جميعا. ونأسف لأن مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الرئيسي لنزع السلاح في المجتمع الدولي، لا يزال غير قادر على الوفاء بولايته. وينبغي أن يمارس المؤتمر تأثيراً هاماً وأن يكون له ثقل أكبر في المجال الواقع ضمن نطاق اختصاصه، ولا سيما في ضوء الحالة الأمنية الدولية الراهنة. وإذا أردنا أن نحقق ذلك، يتعين علينا ألا ندخر جهدا في تعزيز تنشيط هذا المحفل الفريد.

وعلى الصعيد الوطني، تواصل جورجيا عملها بشأن الأمان والأمن النوويين والإشعاعيين. وفي العام الماضي، انضممنا إلى ”اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي“. وفي ٢٩ أيار/مايو، انضممنا إلى ”اتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية“. ويجري تحسين نظامنا التنظيمي، كما يتم سنويا تعزيز هياكلنا الأساسية التنظيمية ونظم إدارة النفايات المشعة على الصعيد الوطني، فيما تضطلع هيئتنا التنظيمية المستقلة بمسؤولياتها بفعالية. وقد رحبت بعثة ”الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي“ التابعة للوكالة الدولية بتلك الجهود والمبادرات في زيارتها لجورجيا في العام الماضي، والتي قدمت خلالها أيضا توصيات واقتراحات مفيدة لتحسين فعالية نظامنا التنظيمي الوطني. ونقدر أيضا مساهمة اللجنة التنظيمية النووية التابعة للولايات المتحدة، التي مكننا دعمها من إجراء إصلاحات رئيسية. وتقدر جورجيا الدعم القيم والتعاون النشط من جانب الهيئة السويدية للوقاية من الإشعاع. وقد جعل الدعم الكبير الذي تقدمه الهيئة ودعم الاتحاد الأوروبي خططنا لإنشاء مرافق جديدة ومحسنة لتخزين النفايات المشعة ومعالجتها ممكنة. وتم بالفعل توقيع الاتفاقات المتعلقة بالمشروع والتعاون والتي تهدف إلى إنشاء مستودع موحد.

وشهدنا عدة حوادث مسجلة لتهريب المواد النووية والمشعة عبر الأراضي المحتلة في جورجيا خلال السنوات الأخيرة. ولحسن الحظ، منعت وكالات إنفاذ القانون الجورجية هذه الأنشطة غير القانونية. بيد أنه في غياب وجود دولي في الأراضي الجورجية المحتلة، أصبح من المستحيل عملياً القيام بأي نوع من أنشطة التحقق في الميدان.

لا تزال النزاعات العسكرية التقليدية دون حل وهي آخذة في الازدياد. ومنطقة البحر الأسود على وجه الخصوص معرضة لموجة خطيرة من العسكرة في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ويمثل عدوان الاتحاد الروسي العسكري على جورجيا وأوكرانيا تهديدا أساسيا للمنطقة الأوسع نطاقا وكذلك لبلداننا. فالاتحاد الروسي يواصل تعزيز قواته العسكرية في الأراضي الجورجية المحتلة مع الاستمرار في عزل تلك المناطق عن بقية البلد في تجاهل تام لالتزاماته بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٨. وقد تم تجهيز القواعد العسكرية الروسية غير القانونية في منطقتي

أبخازيا وتسخينفالي بأسلحة هجومية عصرية متطورة، بما في ذلك الدبابات ومختلف المركبات المدرعة ومنظومات إطلاق الصواريخ والقذائف. ويتجاوز هيكل القوة ووضع عمليات النشر هذه أي أهداف دفاعية وهما يستهدفان إبراز القوة في جميع أنحاء منطقة البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. ونشرت روسيا أيضا مجمعات من منظومات قذائف الدفاع الجوي في أبخازيا، فضلا عن قدرات قوية لمنع ومكافحة الوصول إلى المنطقة، التي تشمل القوقاز بأكمله تقريبا وجزءا كبيرا من البحر الأسود. وفي الوقت نفسه، تجري روسيا تدريبات عسكرية منتظمة في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي المحتلتين كجزء من مناورات منطقتها العسكرية الجنوبية.

إن تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد شرطان أساسيان حيويان لتهيئة بيئة دولية آمنة. وستحدد جهودنا المشتركة وإرادتنا السياسية للامتثال للقانون الدولي والتقيد بنظمنا المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وما يتصل بها من التزامات كيفية مواجهتنا لتحدياتنا الأمنية اليوم وفي المستقبل.

السيدة كالاموينا (زامبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل بلدي باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.3).

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم الذي تستحقونه عن جدارة.

بينما نفكر في حشد جهودنا المتعددة الأطراف للقضاء على الفقر والتركيز على العمل المناخي مع عدم ترك أحد خلف الركب، فإننا ندرك أن تلك الرؤية الدولية قد لا يمكن تحقيقها إذا لم يتم التصدي للتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية والأسلحة المدمرة الأخرى من خلال جدول أعمال الأمن الدولي للجمعية العامة ولجنتها الأولى على وجه الخصوص. وإذا نظرنا إلى الوراء، فإن الصورة العامة للسلم والأمن الدوليين لم تتغير كثيرا ولا تزال تبعث على القلق، حيث إن معدل امتثال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لآليات نزع السلاح لا يزال يتم بوتيرة بطيئة جدا. وتفاقم ذلك بسبب التخفيضات التي أجرتها بعض الدول الأعضاء في اشتراكاتها المالية المقررة للأمم المتحدة في مختلف الفئات. ومن المهم للغاية أن نفي جميعا بالتزاماتنا بموجب مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحظر وتمنع صنع جميع أشكال الأسلحة وتجارتها والاتجار بها وانتشارها.

ولا تزال زامبيا ملتزمة بدعم جميع المعاهدات والبروتوكولات الحسنة النية، ويسرني أن أبلغ اللجنة بأن زامبيا كانت من بين عدد من الدول التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ونناشد الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك لكي تدخل حيز النفاذ بعد بلوغ عتبة التصديق المطلوبة. وبينما تلوح احتمالات لحظر الأسلحة النووية في الأفق، اسمحوا لي أن أقتبس كلمات رئيس الولايات المتحدة السابق رونالد ريغان،

> ”إن واجبنا الأخلاقي هو العمل بكل قوانا لبلوغ ذلك اليوم الذي يكبر فيه أطفال العالم دون خوف من نشوب حرب نووية“.

لقد حان الوقت لأن يحول العالم النموذج تمامًا من قضايا التسلح إلى التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تجبرنا على العمل على إيجاد حلول دائمة تساعدنا في القضاء على الفقر ومكافحة آثار تغير المناخ وغيرها من المسائل المتعلقة بالخطاب السياسي والاقتصادي والاجتماعي السلبي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن المبالغ الهائلة المخصصة للبحث في مجال الأسلحة النووية وتصنيعها وتجارتها يمكن أن تنقذ بالتأكيد أرواحا كثيرة إذا ما استُخدمت للقضاء على الفقر وتوفير الرعاية الصحية. ولم يفقد وفد بلدي الأمل، وهو مقتنع بأن الحملة العالمية لإزالة الأسلحة النووية وحملتها الجديدة لعدم المبادأة

باستعمال الأسلحة النووية التي أطلقتها الدول التسع الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن مبادرات نزع السلاح الأخرى، ستكون لها نتائج إيجابية فيما نسعى إلى إنشاء منبر للقضاء التام على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

وينبغي ألا تكتفي اتفاقات نزع السلاح الإيجابية والجماعية هذه بتقييد الأسلحة النووية والكيميائية، ولكن أيضا جميع الأسلحة المصنوعة بهدف تأجيج عدم استقرار الدول في جميع مناطق العالم. وإذ تتجه الأمم المتحدة نحو مداولات الجمعية العامة في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، ينبغي أن نقترب من عالم خال من الأسلحة المصممة لتدمير البيئة والجنس البشري والسلام والأمن الدوليين.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وأن أوكد على دعم دولة الإمارات لكم، متمنين لكم التوفيق في انجاح أعمال هذه الدورة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسلفكم سعادة السيد يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، لإدارته لأعمال هذه اللجنة في الدورة السابقة.

وتود دولة الإمارات أن تضم صوتها إلى البيان الذي ألقاه ممثل تونس، نيابة عن المجموعة العربية، وكذلك البيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. (A/C.1/74/PV.3)

نجتمع اليوم في هذه اللجنة لمناقشة سبل إيجاد توافق وتعزيز التعاون لتحقيق الأمن والسلم الدوليين. خاصة في ظل التهديدات الأمنية القائمة والتي تنعكس سلبا على الإنجازات التي تم إحرازها خلال السنوات الماضية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. فنحن مازلنا نعاني من استمرار النزاعات وانبثاق أزمات جديد تتفاقم مع تطور إمكانيات الجماعات المتطرفة والإرهابية عبر تلقيها الدعم المالي وحصولها على الأسلحة اللازمة لتنفيذ مخططاتها الخطيرة.

وفي هذا الصدد، شهدت منطقتنا مؤخرا عدة هجمات غير مسبوقة، كالهجمات الأخيرة المدانة على المنشآت الحيوية والمدنية التابعة للملكة العربية السعودية، وآخرها الاعتداء السافر على منشآت أرامكو، والذي لا يمس أمن المملكة والمنطقة فحسب، بل يطال أيضا استقرار الاقتصاد العالمي.

وتدعم دولة الإمارات جميع الجهود المبذولة لتعزيز السلام والأمن العالميين، بما في ذلك عبر وضع صكوك دولية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعليه يؤكد بلدي على أهمية الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الأمن والأمان النوويين، وضرورة اتباع نهج قائمة على الشفافية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما نشير إلى أهمية اتباع التدابير الخاصة لبرنامج التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤكد على الدور الرئيسي للوكالة، لا سيما أهمية الامتثال الكامل لنظام الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، والذي يعتبر أداة هامة وحاسمة لتعزيز الثقة بين الدول حول الطبيعة السلمية للبرامج النووية.

كما تولي دولة الإمارات أهمية قصوى لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونطالب الدول التي لم تنضم للمعاهدة بعد، خصوصا دول الملحق الثاني، أن تقوم بالتوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. كما ونحث كافة الدول على الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية.

وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالخطوات الدبلوماسية الرامية إلى الحد من التوتر في شبه الجزيرة الكورية، والساعية نحو نزع السلاح النووي الكامل لكوريا الشمالية.

ويود بلدي التأكيد على الضرورة الملحة لتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالميتها، حيث يعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط من الأولويات في هذا النطاق. ونأمل أن تشهد دورة الاستعراض

الحالية تقدما مثمرا نحو تنفيذ خطة العمل المتفق عليها لعام ٢٠١٠. وتتطلع دولة الإمارات لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي سوف تعقده الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية. وتؤكد دولة الإمارات التزامها المستمر بدعم كافة الجهود التي تهدف إلى تحقيق تقدم نحو هذا الهدف.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بونكونغو (بوركينا فاسو).

وفيما يخص مجال أمن الفضاء الإلكتروني، تؤكد دولة الإمارات على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال أمن المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، والذي يعتبر من أساسيات البنى التحتية في كافة القطاعات والمؤسسات الدولية والمحلية. حيث يشهد العالم ازديادا في عدد الحوادث في الفضاء الإلكتروني والذي ينعكس سلبا على أمن الدول واقتصادها. ولهذا وضع بلدي استراتيجية وطنية في مجال أمن الفضاء الإلكتروني للاستجابة لحوادث الفضاء الإلكتروني وحماية القطاعات المختلفة في الدولة وزيادة وعي أفراد المجتمع بأمن الفضاء الإلكتروني والمخاطر المتعلقة بالاستخدام غير الآمن للإنترنت.

وفي هذا السياق، ترحب دولة الإمارات ببدء اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي المنشأ بقرار الجمعية العامة رقم ٢٧/٧٣. ويتطلع وفد بلدي إلى مواصلة التعاون مع الدول الأخرى لإعمال هذا الفريق لتحقيق التعاون الأمني المطلوب في مجال أمن الفضاء الإلكتروني.

وختاما، تعرب دولة الإمارات عن إيمانها الراسخ بأهمية التوصل إلى توافق لإحراز تقدم في القضايا المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والذي يتطلب نهجا يعتمد على تعزيز العمل المتعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة. كما تؤكد دولة الإمارات على أهمية إشراك وتعزيز دور المرأة والشباب في القضايا المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي في كافة مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك لضمان تطوير سياسات مبتكرة تعالج القضايا الملحة التي يواجهها عصرنا في مجال السلم والأمن الدوليين.

السيد كولي (غينيا) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن وفد جمهورية غينيا، أود أن أعرب لكم، سيدتي، عن خالص التهاني على انتخابكم نائبة لرئيس لجنتنا، وكذلك لأعضاء المكتب، وأن أؤكد لكم التزام وفد بلدي بنجاح عملنا. وأثني على الجهود الممتازة التي بذلها الرئيس السابق، السفير إيون جينغا، ومكتبه. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد تيجاني محمد باندي، رئيس الجمعية العامة، والسيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على البيانين اللذين أدليا بهما أمام اللجنة (انظر A/C.1/74/PV.3).

ويؤيد الوفد الغيني البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا زامبيا وإندونيسيا باسم مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/74/PV.3).

منذ إنشاء منظمتنا وحتى يومنا هذا، عملت الأمم المتحدة بلا كلل لتعزيز السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من تلك الجهود الجديرة بالثناء، لا تزال الحروب والصراعات مستمرة في مناطق مختلفة، مما يعرض للخطر تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن جميع الأسلحة، سواء كانت أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الكيميائية أو الأسلحة الثقيلة أو الأسلحة الخفيفة أو الأسلحة الصغيرة، تسهم في ارتكاب فظائع رهيبة ضد البشرية.

ولهذا السبب يرحب وفدي بتنفيذ مختلف الآليات التي بدأت تحت رعاية الأمم المتحدة لتعزيز نزع السلاح وتوطيد السلم والأمن الدوليين. ومن المهم إعادة تأكيد الدور الحاسم لمؤتمر نزع السلاح في تنفيذ النظام الدولي لنزع السلاح. ويرحب

وفدي بعقد مختلف الاجتماعات الدولية بشأن نزع السلاح، ولا سيما مبادرة تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح، التي أطلقها الأمين العام.

وغينيا دولة طرف في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وفاءاً منها بمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى تعزيز تعددية الأطراف من أجل نزع السلاح العام والكامل، ولا سيما لتحقيق نزع السلاح النووي الذي لا رجعة فيه والشفاف والقابل للتحقق.

ونحن مقتنعون بأن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا يمكن أن تضمن الأمن والاستقرار الدوليين. بل على العكس من ذلك، يشكل وجودها تهديدا دائما للسلم والأمن الدوليين، مما يؤثر بصفة خاصة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك يجب أن ينصب تركيزنا على إزالتها، بالنظر إلى قدرتها التدميرية.

ومن هذا المنطلق، تؤيد غينيا أي عملية تفاوض بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في سياق مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٢٠. ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية، وبالتالي يمكن اعتبار إضفاء الطابع العالمي عليها ضمانا للسلام والاستقرار في العالم.

والوفد الغيني مقتنع بأن نزع السلاح هو في المقام الأول المسؤولية الرئيسية للدول، ولكن ينبغي تيسيره في إطار نهج متعدد الأطراف واضح وشفاف ومبني على الثقة. وبنفس الروح، تدعو غينيا إلى اتباع نهج إقليمية ودون إقليمية وتعززها. ولذلك أعرب بلدي دائما عن التزامه بمعاهدة بليندابا، التي تجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وإعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي المشترك بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومعاهدة تجارة الأسلحة. ويجب دعم وتشجيع المساعدة المقدمة إلى الدول المعنية من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

وقد اتخذت الحكومة الغينية، من جانبها، عدة مبادرات وتدابير في ميدان نزع السلاح. أما على المستوى التشريعي، فبلدي طرف في العديد من الصكوك الدولية، التي تقدم بموجبها تقارير منتظمة عن التنفيذ. واعتمدت غينيا القانون المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية المتعلقة بنظام الأسلحة والذخائر والبارود والمتفجرات في جمهورية غينيا.

إن تنفيذ قانون ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية حتى قبل اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للوقف الاختياري في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، واتفاقية الجماعة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، يدل على تصميم الحكومة الغينية على مكافحة هذه الآفة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى الصعيد المؤسسي، أنشأ البلد لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها بصورة غير مشروعة. وفيما يتعلق بوسم الأسلحة، اتخذت اللجنة تدابير لكفالة وضع علامات على جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للقوات المسلحة وقوات الأمن التابعة للحكومة بمجرد تصنيعها. كما أجرت اللجنة عمليات وسم لألف سلاح ناري باستخدام آلة محمولة لوسم الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، قام الفريق الاستشاري المعني بالألغام وقسم إزالة الألغام التابع لهيئة الأركان

العامة للقوات المسلحة، منذ عام ٢٠١٧، باختيار وتدمير ما يقرب من ١٠٠ طن من الذخيرة المتقادمة أو السيئة الصيانة في بعض مستودعات الذخيرة. وبين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، تم جمع أكثر من ٤٠٠ ١ قطعة سلاح في البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، أدت عمليات التسليم الطوعي للأسلحة والذخائر بتمويل من المشاريع الصغيرة في السنوات الأخيرة إلى جمع ٤٥٠ قطعة سلاح. وعلاوة على ذلك، ومن أجل مكافحة الإنتاج الكبير للأسلحة محلية الصنع في الأراضي الغينية، كلفت اللجنة أحد الباحثين بإجراء دراسة لتحديد جميع المنتجين المعنيين، من بين أمور أخرى.

إن السلام ونزع السلاح أمران هامان. ويجب أن نظهر الإرادة السياسية للتغلب على خلافاتنا الجغرافية السياسية والاستراتيجية من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ومن شأن التخلي عن سباق التسلح للتركيز على مكافحة الفقر والأوبئة والتدهور البيئي أن يبني عالما أفضل للأجيال المقبلة.

وفي الختام، يود الوفد الغيني أن يدعو إلى التضامن والتعاون الدولي لتعزيز القدرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لتحقيق أهداف نزع السلاح، ولا سيما في مجال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لا تزال تشكل تحديا رئيسيا في غرب أفريقيا.

السيد الزدجالي (عمان): أود في البداية أن أتوجه إلى الرئيس وإلى سائر أعضاء المكتب بالتهنئة الخالصة على انتخابكهم لهذه اللجنة، متمنيا لهم التوفيق والنجاح. ونحن على ثقة بأن خبرتهم الدبلوماسية سيكون لها بالغ الأثر في تسيير أعمال هذه اللجنة، وصولا للغايات المنشودة. ونؤكد دعم وفد سلطنة عمان للتعاون مع الرئيس ومع سائر وفود الدول الأعضاء.

كما يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده لما جاء في بيان الممثل الدائم لإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وكذلك بيان ممثل وفد تونس نيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/74/PV.3).

لقد شهد العالم العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي ساهمت في تحقيق الأمن والاستقرار. ويود وفد بلدي أن يؤكد دعمه لسائر الجهود النبيلة التي تبذلها الدول لإشاعة روح الأمن والسلام والاستقرار في مختلف مناطق العالم. وذلك بالارتكاز على مبادئ ميثاق وأحكام الأمم المتحدة والقانون الدولي، وفي مقدمتها حل وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها.

ومن بين المناطق التي لا تزال تعاني من الصراعات والأزمات، منطقة الشرق الأوسط. وأملنا أن تتضافر الجهود الإقليمية لحل وإيجاد تسوية في هذه المنطقة الحيوية من العالم، ونعتقد أن المجال أصبح متاحا أمام ذلك. وبأنه يمكن لهذه المنطقة أن تستعيد مكانتها الحيوية في منظومة العلاقات الدولية، وأن تكون منارة للتعاون والتعايش والسلام.

ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي نيابة عن وفد بلدي، أن أؤيد الدعوة التي أطلقها معالي الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، لعقد مؤتمر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما ويدعو بلدي سائر الدول، وعلى وجه الخصوص، الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى المشاركة الفعالة والإيجابية في هذا المؤتمر، الذي نتطلع أن يتمكن من ترسيخ أسس للتعاون والأمن والتنمية لجميع بلدان المنطقة.

إن الأمن لا يتحقق من خلال الأماني، وإنما من خلال خطوات عملية وملموسة تراعي مصالح الجميع. فأمن الدول مترابط، ولا يمكن إقامة أمن دول على حساب أمن دول أخرى. ونعتقد بأن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، رغم خطورتها،

قد تكون منطلقا مناسبة لإشاعة الثقة والأمن والاستقرار لسائر الشعوب ودول المنطقة.

ويولي بلدي، سلطنة عمان، اهتماما بالغا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. حيث إنها الأساس الذي من خلاله يتم العمل على بناء نظام متكامل لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، والذي يعد تعبيرا حقيقيا للإرادة السياسية للمجتمع الدولي للمضي قدما في نزع السلاح ومنع الانتشار. وتأكيداً على عالمية المعاهدة، وذلك بانضمام كافة الدول، بما فيها إسرائيل، في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الدول الأخرى، لينعم العالم بالأمن والاستقرار والرفاهية.

كما يشجع بلدي التطبيق الكامل لهذه المعاهدة، بما في ذلك حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث والدراسات وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

إن حالة الركود التي تلف قضايا نزع السلاح وانعدام التفاؤل بين الدول الأعضاء لحل نزاعاتها يثير قدرا كبيرا من الريبة والشكوك حول آلية تعددية الأطراف التي ما زالت تراوح مكانها منذ زمن. حيث يتطلب ذلك من الدول الأعضاء الإرادة السياسية الشجاعة للعبور بنزع السلاح، خاصة النووي منه، إلى بر الأمان. وهو مطلب وهدف رئيسي من أجل دفع هذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.

ونؤكد هنا على مسألة الإرادة السياسية للدول بعيدا عن المعايير المزدوجة، وذلك نظرا للفشل المستمر خلال السنوات الماضية للوصول إلى توافق في الآراء حول الكثير من قضايا نزع السلاح النووي، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، هيئة نزل السلاح وعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وفشل مؤتمر نزع السلاح في الوصول إلى توافق حول جدول أعماله.

إننا ندعو كافة الدول الأعضاء إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها من خلال كافة المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح، وخاصة النووية منها. حيث لا يعزز ذلك السلم والأمن في العالم، بل يوفر موارد هامة لدعم الجهود الإنسانية للدول ويخلق حالة من الاستقرار والثقة بين الدول على أساس من التعددية وارتباط أمن الدول جميعها.

وفي الختام، أؤكد مجددا لكم ولسائر الدول الأعضاء على استعداد وفد بلدي للتعاون بما يعزز هذه التطلعات نحو إقامة عالم أكثر أمنا واستقرارا من أي وقت مضى.

السيدة الموخويلا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تهنئ الفلبين الرئيس على انتخابه لقيادة اللجنة الأولى وتؤكد له ولأعضاء المكتب الآخرين دعمها الكامل. ويؤيد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.3).

و هدفنا الرئيسي في الجمعية العامة هذا العام هو إلهام العمل الطموح للقضاء على الفقر، والاستجابة للتهديد المناخي، وتأمين حياة صحية وسلمية ومزدهرة للجميع. وقد وضعت الدول الأعضاء بشق الأنفس جداول أعمال وطنية تتمشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد وضعت خطة الأمين العام لنزع السلاح التركيز المناسب على أوجه الترابط بين نزع السلاح والتنمية من أجل نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح. ويمكن القضاء على جميع إنجازاتنا من خلال الحرب النووية، أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، أو العنف الناجم عن الاتجار غير المشروع الواسع النطاق بالأسلحة التقليدية واستخدامها العشوائي.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، تؤمن الفلبين إيمانا راسخا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وركيزة أساسية في السعي

إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وتواصل الفلبين دعم الخطوات الثلاث عشرة وخطة العمل ذات الـ ٦٤ نقطة التي تم الاتفاق عليها خلال مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تثني الفلبين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساهماتها القيمة في التعجيل باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولا سيما في البلدان النامية، من خلال برنامجها للتعاون الفني، مع ضمان عالم آمن ومحمي. وتؤمن الفلبين بأن نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الموافق للذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة، سيعتمد على الاحتفال بالإنجازات الإيجابية للمعاهدة، وكذلك المسيرة الحاسمة التي لا هوادة فيها نحو عالم خال من الأسلحة النووية، على أساس الالتزامات والتعهدات التي تقوم عليها المعاهدة.

ونكرر دعوتنا إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي صك أساسي في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولذلك نرحب بالإعلان الختامي والتدابير الرامية إلى التشجيع على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي اعتمدها في ٢٥ أيلول/سبتمبر المؤتمر المعقود في إطار المادة الرابعة عشرة تحقيقا لذلك الغرض. إن التصديقات الـ ١٦٨ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى الآن تظهر بوضوح التأييد الدولي الواسع لذلك الصك.

ويساور الفلبين القلق إزاء التطورات الأخيرة في البيئة الأمنية العالمية، التي تشير إلى تفاقم انعدام الثقة واتساع الفجوة بين الدول الأطراف وتحديث وتحسين قدرات الأسلحة النووية وتخفيض عتبات استخدام الأسلحة النووية. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار بإخلاص ودون شروط. كما ندعو الأطراف المعنية إلى إعادة النظر في انسحابها من الاتفاقات التاريخية الهامة أو تعليق التزامها بها، ولا سيما معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وخطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي الوقت الذي نناقش فيه نزع السلاح الإقليمي، تشدد الفلبين على دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز الإطار العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومن شأن التعاون والتنسيق الأقوى فيما بينها ومع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن يساعد على تأكيد هذا الدور الهام. والفلبين، إدراكا منها تماما للأهمية الحاسمة لنتائج عام ١٩٩٥ من حيث صلتها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تؤيد الجهود الرامية إلى مواصلة وتعزيز الحوار والمشاركة.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، تضطلع الفلبين بدور نشط في تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن المهم كفالة الاستدامة المالية للاتفاقية والتداول بشأن التدابير المتخذة خلال عملية ما بين الدورات التي من شأنها أن تعزز التعاون والتأهب والاستجابة والمساعدة على الصعيد الدولي وأن تشجع على زيادة التآزر بين المنظمات الدولية ذات الصلة ومع المنظمات الإقليمية وفيما بينها. وتؤيد الفلبين جميع الجهود الرامية إلى تيسير تحقيق نتائج ملموسة خلال مؤتمر عام ٢٠٢١ لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ولقد أسهم انتشار الأسلحة التقليدية في زعزعة الاستقرار المثير للجزع في أنحاء كثيرة من العالم. وتؤمن الفلبين بضرورة دعم وتنفيذ قواعد تنظيمية قوية تغطي الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، وذخائرها وأجزائها ومكوناتها. وقد أصبحت الفلبين دولة طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية في كانون الثاني/يناير من هذا العام، وهي تدعم الآن عمل لجنة التنسيق المعنية بإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. ونرحب بمؤتمر فيينا المعني بحماية المدنيين في الحرب الحضرية، الذي عمّق

مشاركة الدول في مسألة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان ومسارات العمل الممكنة بشأن استجابة دولية شاملة للمضي قدما.

ونسلم بأن للجريمة السيبرانية عبر الوطنية آثارا بعيدة المدى على سلام وأمن الدول ومواطنينا من الأفراد. ونؤيد الجهود الوطنية والدولية بشأن هذه المسألة، بما في ذلك عمل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية وفريق الخبراء الحكوميين، وكلا الفريقين حصيلة لقرارات أوصت اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتمادها في العام الماضي (القراران ٧٣/٢٧ و ٧٣/٢٦٦).

وأخيرا، هناك جانب هام من جوانب عملنا هو إدماج القضايا الجنسانية في عمليات نزع السلاح. وإذ نوافق تماما على دعوة الأمين العام إلى بناء شراكات في عملنا، فإننا ندعو إلى تعاون أقوى مع الدول الشريكة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث لمتابعة وتوسيع المبادرات ذات الصلة.

ويحث وفد الفلبين الأطراف المعنية على اختتام المشاورات بشأن المسائل المعلقة التي تمنعنا من اعتماد برنامج عمل اللجنة الأولى. وبالنظر إلى العمل الحاسم الذي ينتظرنا، نحث اللجنة الأولى على اعتماد برنامج العمل دون مزيد من التأخير.

وإذ نمضي قدما في المهمة الماثلة أمامنا، فإننا نؤكد على الأهمية الحاسمة لبناء الثقة في جميع المجالات. وتشجع الفلبين على استئناف الخطوات البناءة والمشاركة الإيجابية فيما بين الدول الأعضاء المعنية لمعالجة المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي، ولا سيما الثنائية منها. ونحن في اللجنة الأولى نتحمل مسؤولية هائلة للنهوض بمهمة الأمم المتحدة الضرورية لتحقيق عالم آمن وسلمي.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): تود فيجي أن تنضم إلى الزملاء في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على تعيينهم. وتتمتع اللجنة الأولى بدعم وفدي الكامل وأطيب تمنياتنا لهذه الدورة تحت قيادتها.

وتؤيد فيجي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

وفيجي ملتزمة بدعم الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. وأعمال اللجنة الأولى مهمة جدا في هذا الصدد. إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة يشكلان حجر الزاوية للسلم والأمن الدوليين. وفي جميع أنحاء العالم اليوم، نرى درجات متفاوتة ومتناقصة من الالتزام بالآليات الدولية الرئيسية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وتواجه البيئة العالمية تحديا متزايدا يتمثل في إضعاف توافق الآراء وتراجع الثقة. وقد أدى انعدام الثقة إلى تآكل بعض الثقة في الآليات الدولية لنزع السلاح. ولا بد من التغلب على العجز في الثقة على الساحة الدولية. وذلك هو الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى الأمم المتحدة. ونجاح اللجنة مهم جدا لهذا العمل.

ومن نتائج انعدام الثقة المتزايد في البيئة العالمية انتشار الأسلحة باختلاف أنواعها بطريقة تتجاوز آليات تحديد الأسلحة، مما يسبب الكثير من المعاناة في أنحاء كثيرة من العالم. ونحن، الدول الأعضاء، واثقون جدا. فقد حددنا لأنفسنا عام ٢٠٣٠ كموعد مستهدف ينبغي لنا أن نحقق أهداف التنمية المستدامة بحلوله. وتلك الأهداف لا يمكن تحقيقها من دون السلام والأمن. فالسلم والأمن عنصران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. وتحقيق أهداف الآليات الدولية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة أمر أساسي لتهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها السلام ويمكن فيها تلبية الاحتياجات الإنمائية للمجتمعات المحلية.

إن فيجي وجزر المحيط الهادئ الأخرى في طليعة الداعين إلى وضع حد لتجارب الأسلحة النووية. وأدى ذلك إلى إبرام معاهدة راروتونغا، التي دخلت حيز النفاذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. وأنشأت المعاهدة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، وهي ثاني معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم.

وقد أجريت في المحيط الهادئ أكثر من ٣٠٠ تجربة للأسلحة النووية، في الغلاف الجوي وتحت سطح الماء وتحت سطح الأرض. ولا يزال إلقاء النفايات النووية وتخزين المواد النووية من التحديات الملحة التي تواجه البلدان في جميع أنحاء المنطقة. ولا يزال أثر التجارب النووية محسوسا وهو يتمثل في التدهور البيئي والتحديات الصحية المتزايدة التي تواجهها شعوب المحيط الهادئ. وتشكل الآثار الطويلة الأجل لتجارب الأسلحة على الأغذية والإيكولوجيا البحرية مصدر قلق متزايد في جميع أنحاء المحيط الهادئ.

وتعاني مجتمعات المحيط الهادئ القريبة من مواقع التجارب من مشاكل صحية حادة ناجمة عن تعرضها البطيء للإشعاع على مدى عقود طوال. ويتساءل البعض عن استقرار هياكل الجزر المرجانية. ولا تزال آليات التعويض ودراسة الآثار الطويلة الأجل للتجارب والتخزين في مراحلها الأولى. ولم تتمكن فيجي إلا مؤخرا من تقديم تعويض لقدامى العاملين في مجال التجارب النووية الذين تم نشرهم عمدا لمراقبة هذه التجارب، وهو حق حرمتهم منه السلطات الاستعمارية. وتذكرنا جميع هذه المسائل يوميا بالأسباب التي تستدعي امتثال العالم لأطر عدم الانتشار.

لقد أصبحت النزاعات المسلحة والحروب أكثر فتكا. ولا تزال نسب كبيرة من السكان في جميع أنحاء العالم مشردين بسبب النزاعات المسلحة. ويشكل الانتشار الواسع النطاق للأسلحة الخفيفة بالوسائل غير المشروعة تهديدا متزايدا للسلم والأمن. فهي عامل محفز للنزاعات.. ويؤدي تغير المناخ وآثاره على سلامة المياه، على سبيل المثال، إلى تفاقم السياق الأمني في العديد من المناطق. ونتيجة لذلك، تأخذ النزاعات المحلية أبعاداً إقليمية ودولية بسرعة كبيرة للغاية.

وعلى الرغم من الآليات الدولية لتحديد الأسلحة، ازداد انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة. ولهذا السبب، أكرر أن عمل هذه اللجنة حيوي جدا.

لقد أتاح تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا كبيرة للبشرية. وتشكل الاتصالات وإنترنت الأشياء جزءاً أساسيا من الحياة في معظم أنحاء العالم. وأصبحت القدرة على الاتصال الإلكتروني الوضع الطبيعي الجديد. وفي الوقت نفسه، أدى انتشار إمكانية الاتصال الإلكتروني إلى زيادة ضعفنا. وازدادت هشاشة الدول وضعفها بسبب الجريمة السيبرانية في عدد متزايد من الحالات.

ولا بد من استجابة جماعية لذلك لضمان أن تعزز شبكة الإنترنت التنمية وألا تقوضها. والحرية التي تسمح بها شبكة الإنترنت يجب أن تكون متوازنة بعناية مع مسؤولية أكبر بكثير. وهذا تحد هائل، ولكننا بحاجة إلى وضع الأمور في نصابها. وإلا، فإن ذلك سيكون له أثر سلبي على الدول والمجتمعات، مما يخلق توترات من شأنها تأجيج وتفاقم النزاعات القائمة وزيادة حدتها و/أو إشعال نزاعات جديدة. وقد عانينا مرارا وتكرارا من الحزن الشديد عندما فقد الكثير من الناس أرواحهم بسبب الكراهية التي تغذيها الإنترنت. وترحب فيجي بعمل فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن الفضاء الإلكتروني وتتطلع إلى توصياته.

ولا يمكن إحراز تقدم بشأن نزع السلاح إلا في بيئة من الثقة والشفافية والطمأنينة. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتقيد بالالتزامات التي تعهدت بها. فالعالم لا يحتاج إلى أسلحة نووية. ولا يزال الوعد والأمل في نزع السلاح النووي غير محققين.

وتسعى فيجي جاهدة إلى التصديق على جميع المعاهدات والوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد. ووقعت فيجي على المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل. وفيجي بصدد التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي وقعتها في عام ٢٠١٧.

وتؤكد فيجي من جديد دعمها الكامل لعمل اللجنة والتزامها التام به.

السيد غاي (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة أعضاء المكتب وأن أؤكد لهم دعم وفد بلدي الكامل.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.3). وأود أيضا أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

إن عمل اللجنة الأولى يجري في بيئة أمنية عالمية معقدة يسودها عدم اليقين. ومرة أخرى، نلاحظ بأسف شديد أن الجمود في المفاوضات بشأن المسائل الرئيسية لنزع السلاح والأمن الدولي لا يزال مستمرا. ولا يزال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بعيدين عن التحقيق. ولا يمكن أن نكرر بصورة كافية: إن احترام التزاماتنا الدولية في ذلك المجال هو وحده الذي سيمكننا من تحقيق المثل الأعلى الذي نتطلع إليه، ألا وهو، إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويتوقف تحقيق هذا المثل الأعلى أيضاً على ضمان أخذ المخزونات الحالية من المواد الانشطارية في الاعتبار في المفاوضات بشأن إبرام اتفاق يحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض النووية. ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن تحقيق ذلك يتطلب الحفاظ على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة، والذي يشكل، علاوة على ذلك، الدعامة الثالثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى الأسلحة النووية، يجب علينا أيضا أن نبدي إرادة أكبر لمكافحة تطوير أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، أو تخزينها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها.

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نواصل في كل عام إضافة أشياء جديدة إلى اختلافاتنا في المجالات الحاسمة للأمن الدولي مثل الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني. وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، يكرر وفد بلدي تأييده للمبادرات الرامية إلى منع أي عسكرة للفضاء، حيث يجب أن نتذكر أنه ينبغي أن يبقى منفعة مشتركة للبشرية.

وفيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني، تدعو السنغال إلى التكامل والتوجيه المتبادل بين العمليتين الجاريتين في وضع معايير للسلوك في الفضاء الإلكتروني.

وبخصوص الأسلحة التقليدية، التي يقال في كثير من الأحيان إنها أسلحة الدمار الشامل في معظم البلدان، ولا سيما البلدان النامية، يجب أن تركز جهودنا كأولوية على تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. ومع ذلك، فإن التحديات العديدة التي صادفتها مفاوضات المعاهدة لا تزال ذات صلة حتى اليوم. ولذلك، يدعو بلدي جميع البلدان التي لم توقع و/أو تصدق بعد على هذا الصك القانوني الدولي الهام لتنظيم تجارة الأسلحة إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وتدعو السنغال أيضا الدول إلى المشاركة بنشاط في الأدوات الدولية والإقليمية لتنظيم تجارة الأسلحة بموجب الصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها وسجل الأسلحة التقليدية، على أن تضمن على وجه

الخصوص تقديم تقارير وطنية كاملة ومنتظمة وحسنة التوقيت عن عمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، تدعو السنغال إلى إنشاء فئة ثامنة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سجل الأسلحة التقليدية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) قد أرست بالفعل إمكانيات طموحة، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة أنشطة تسريب هذه الأسلحة وتصنيعها وإعادة تشغيلها وتحويلها على نحو غير مشروع وتعزيز التعاون والمساعدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالذخيرة. ويقع على عاتقنا الإسهام الكامل في نجاح اجتماعات الدول التي تعقد كل سنتين في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ والمؤتمر الاستعراضي المقبل لعام ٢٠٢٤، وهما أمران حاسمان جدا لمتابعة هذه الأولويات المحددة على النحو المطلوب .

ويجب أيضا أن يكون منع العواقب الإنسانية للأسلحة ومكافحتها، سواء كانت أسلحة دمار شامل أو أسلحة تقليدية، جزءا متسقاً من جميع مبادرات نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بالمساهمة الكبيرة للمنظمات غير الحكومية ويرى أنه ينبغي أن تعطى مكانها الصحيح، بما في ذلك في مداولاتنا.

وفي الختام، يعرب وفد بلدي مرة أخرى عن قلقه العميق إزاء حالات الجمود المزمنة التي لا تزال تؤثر على سير العمل في أطر التفاوض الدولية الرئيسية بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

وكما نعلم، فقد كافح مؤتمر نزع السلاح من أجل إقرار جدول أعماله لأكثر من ٢٠ عاماً. ولم تعقد هيئة نزع السلاح دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٩ أو حتى اجتماعها التنظيمي لأسباب نعرفها. وبالمثل لم تتمكن اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٠ من اعتماد وثيقة توصيات الرئيس بتوافق الآراء.

وينبغي أن تشجعنا جميع هذه العقبات على تكثيف جهودنا لحل خلافاتنا نهائيا وتعزيز روح توافق الآراء في تلك المحافل التفاوضية الدولية الهامة، التي يجب أن نتذكر أننا نعلق عليها كل آمالنا في التوصل إلى تسوية من أجل تحقيق نزع السلاح.

السيد كيرنويتسكي (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): أود أن أرحب بالرئيس وأن أؤكد للجنة تعاون وفد جمهورية بيلاروس الكامل.

في الوقت الحاضر، نشهد التخريب المتزايد لإطار الأمن الدولي الذي أنشئ في منتصف القرن الماضي. ومن أسباب ذلك وعواقبه زيادة فقدان الثقة بين البلدان. وأحدث مثال مؤسف على ذلك هو إبطال معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.

واليوم، أصبح تنامي الأخلاقيات المتصلة بالأسلحة في المنطقة الأوروبية حقيقة واقعة مرة أخرى. وهذا يؤدي حتما إلى زيادة التوتر في القارة وإلى التهديد بدورة جديدة من المواجهة العسكرية.

وقد دافعت بيلاروس باستمرار عن ضرورة استئناف حوار إقليمي ودولي شامل لاستعادة الثقة والطمأنينة. غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون فهم مشترك للحاجة إلى دينامية تفاوضية جديدة تعمل على استقرار العلاقات الدولية وتعزيز الأمن. ونحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إيجاد جدول أعمال مشترك وأفكار جديدة تتشاطرها مجموعة واسعة من الدول والمنظمات الدولية. ومن بين هذه الأفكار: التصدي لنشر القذائف المتوسطة والأقصر مدى في المنطقة الأوروبية.

وفي المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب من خلال نهج مبتكرة واستخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، الذي عقد في مينسك في ٣ أيلول/سبتمبر من هذا

العام، ذكر رئيس جمهورية بيلاروس، ألكساندر لوكاشينكو أن بيلاروس، وهي أحد الموقعين على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، لم تنسحب منها ولم تكن تنوي إنتاج أو نشر قذائف كهذه ما لم يكن هناك قدر كاف من التهديدات الخارجية لبلدنا.

واقترح رئيس دولة بيلاروس اعتماد إعلان من جانب البلدان ذات الصلة بشأن عدم نشر القذائف المتوسطة والأقصر مدى في أوروبا. وتم التوسع في هذه المسألة في الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية بيلاروس أمام الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام (انظر A/74/PV.8).

ومن شأن اتخاذ إجراءات مشتركة للحفاظ على إنجازات معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى من خلال اعتماد مثل هذا الإعلان أن يكون خطوة هامة في الحد من التوترات واستعادة الثقة وتعزيز الأمن في المنطقتين الأوروبية والأوروبية الآسيوية. ولا يشكل هذا الإعلان بديلا للمعاهدة، ولكنه يمكن أن يساعد على ملء الفراغ القانوني في تنظيم مثل هذه الأسلحة. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية للإعلان في التزام البلدان الواضح والقاطع بعدم نشر القذائف المتوسطة والأقصر مدى على أراضيها.

إن المشاكل المرتبطة بوجود الأسلحة النووية لم تحل حتى الآن بل تفاقمت إلى حد ما. ونحن مقتنعون بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن تظل حجر الزاوية في المنظومة الأمنية الدولية برمتها. بل تؤدي المحاولات الرامية إلى الاستعاضة عنها بأدوات موازية لا تحظى بالدعم العالمي إلى نتائج عكسية.

ونتطلع إلى حدث هام في عام ٢٠٢٠، هو مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي ينبغي أن نقدم فيه تقييما غير متحيز وصريح للجهود الدولية الرامية إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونأمل أن تمكننا نتائج المؤتمر الاستعراضي من التغلب على الخلافات القائمة في مواقف الدول وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

وتعتبر المناطق الخالية من الأسلحة النووية عنصرا هاما في النظام العالمي لعدم الانتشار. ونحن على ثقة من أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، سيساعد على تنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ المتعلقة بإنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الانسحاب الانفرادي للولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

ونعتقد أنه من الضروري ضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، الأمر الذي يؤدي دورا حاسما في تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية لجميع الشعوب. ويساورنا القلق من الاتجاه المتزايد لتقويض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما بالنظر إلى زيادة التوتر بين الجهات الفاعلة الرئيسية. ونحث جميع البلدان التي يتوقف مستقبل المعاهدة على إجراءاتها، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق، على إظهار الإرادة السياسية واتخاذ خطوات نحو دخولها حيز النفاذ على وجه السرعة.

ونأمل أيضا أن نواصل الحوار الرامي إلى تيسير عملية التفاوض لحل الوضع في شبه الجزيرة الكورية. ويساعد الحل المبكر لتلك المسألة على استقرار الحالة في المنطقة وكذلك في جميع أنحاء العالم.

وتدعو بيلاروس باستمرار إلى وضع قواعد للسلوك المسؤول في مجال المعلومات في سياق الأمن الدولي، وترحب بالحوار الواسع النطاق ومختلف أشكال التعاون. وقد شاركت بيلاروس

بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بأمن المعلومات على الصعيد الدولي، مما أسهم في قراراته. ونرحب بإطلاق الفريق المفتوح العضوية، الذي عقد دورته الأولى في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر.

وبيلاروس مستعدة لتطوير التعاون وتعزيز الروابط في ميدان أمن المعلومات على الصعيد الدولي مع جميع بلدان العالم. وفي مؤتمر مكافحة الإرهاب المذكور أعلاه، طرح رئيس جمهورية بيلاروس، ألكساندر لوكاشينكو مبادرة لإنشاء حزام أمني رقمي لبلدان الجوار بإبرام اتفاقات دولية بشأن أمن المعلومات. ويمكن أن تتمثل العناصر الرئيسية لهذه الاتفاقات في أفكار السيادة والحياد الرقميين، فضلا عن عدم التدخل في موارد المعلومات في البلدان الأخرى. واقترح رئيس دولة بيلاروس أيضا إطلاق موجة مينسك للأمن الرقمي، وتعزيز الروابط بين البلدان لزيادة فعالية الجهود المشتركة لمكافحة التهديدات الإرهابية في الفضاء الإلكتروني.

وفي العام المقبل، ستنظر الجمعية العامة مرة أخرى في القرار الذي دأبت جمهورية بيلاروس على تقديمه بشأن حظر استحداث وإنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ويعد هذا القرار أحد الآليات الوقائية القليلة المتوفرة حتى الآن، إن لم يكن الآلية الوحيدة، التي تسعى إلى وضع إجراء دولي متفق عليه يسمح برصد احتمالات تطوير ونشر أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ونحث جميع البلدان على أن تؤيد مرة أخرى هذه الآلية بتوافق الآراء.

وينبغي أيضا أن يظل منع تحويل أسلحة الدمار الشامل إلى الأيد الآثمة أولوية من أولويات الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء.

وفي أيار/مايو من هذا العام، وبناء على مبادرة من جمهورية بيلاروس، قدمت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ عرضا عن نتائج التعاون الإقليمي بين بيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان استنادا إلى استعراض ثلاثي الأطراف. وكان هذا الاجتماع الأول من نوعه الذي تعقده هيئة متخصصة تابعة لمجلس الأمن معنية بأوروبا الشرقية ودول آسيا الوسطى.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، نؤكد أننا نرفض استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص في أي مكان. ونؤيد القرارات التي تساعد على ضمان توافق الآراء مرة أخرى في عمل المنظمة. ونعرب عن عدم ترحيبنا بأي إجراءات معارضة يمكن أن تؤدي إلى تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو التدخل في سلطات مجلس الأمن.

وتعلق جمهورية بيلاروس أهمية كبيرة على أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونشعر بالقلق إزاء الوضع في المؤتمر. ففي عام ٢٠١٩ لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمل أو عقد اجتماعات الهيئات الفرعية. وبيلاروس، بوصفها أحد الرؤساء الستة للمؤتمر في عام ٢٠٢٠، مستعدة لبذل قصارى جهدها لاستعادة مناخ جيد من التعاون في العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح.

ونلاحظ مع الأسف استمرار وجود ثغرات في التنظيم القانوني لاستخدام الفضاء الخارجي، خاصة فيما يتعلق بمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونؤيد مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته روسيا والصين.

ويساورنا القلق لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من عقد دورة موضوعية رسميا هذا العام بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء على بدء عملها.

ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار والأمن على الصعيد العالمي إلا باستئناف ودعم حوار شامل للجميع وعلى قدم المساواة فيما بين جميع الدول الأعضاء، دون استثناء. وبيلاروس

على استعداد لمواصلة بذل كل جهد ممكن لتحقيق تلك الأهداف النبيلة.

السيدة هايلي (إريتريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أنضم إلى الممثلين الذين تكلموا قبلي في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لتوجيه أعمال هذه اللجنة الهامة خلال الدورة الرابعة والسبعين. وأؤكد لهم دعم وفدي الكامل خلال مداولاتنا.

ويؤيد وفدي تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وزامبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/74/PV.3)، ويود أن يؤكد بإيجاز ما يلي.

تولي إريتريا أهمية كبيرة للاحترام الكامل لجميع مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، في صون السلم والأمن الدوليين. وتعتقد إريتريا أنه لا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين إلا من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية مستقرة وشاملة للجميع على الصعيد العالمي، فضلاً عن الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والالتزامات التعاهدية.

وترتكز سياسات إريتريا الأمنية الخارجية والوطنية على ضمان النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع وإرساء منطقة جوار سلمية وتعاونية. ويتطلب تحقيق السلام والأمن في أي منطقة التعاون والمشاركة المجدية فيما بين بلدان المنطقة لكي تتمكن من معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والمسائل ذات الاهتمام المشترك. ويتطلب ذلك إنشاء آلية إقليمية شاملة لتسوية النزاعات يمكن أن تتطور بصورة عضوية لمواجهة التحديات الخاصة بالمنطقة.

إن منطقة القرن الأفريقي، العالقة منذ عدة عقود في حالة يخصر فيها الجميع، قد أظهرت الآن تصميمها على تغيير مصيرها بالتحرك بثبات نحو السلام والاستقرار. وستظل هناك تحديات. ومع ذلك، فإن التطورات الجديدة داخل البلدان وفي العلاقة الإقليمية وضعت القرن الأفريقي على مسار إيجابي نحو السلام والازدهار. وما فتئت إريتريا تؤمن بالمصير المشترك لشعوب القرن الأفريقي. ولا يمكنها أن تتقدم إلا معا، دون استبعاد أي شعب أو بلد.

إن استمرار وجود وحيازة الأسلحة النووية وسباق التسلح النووي الوشيك الذي يتسم بتحسين وتحديث الترسانات النووية لا يضمنان الأمن. فهي تشكل تهديدا وجوديا للبشرية. ولا يمكن ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية إلا بالإزالة الكاملة التي لا رجعة فيها للأسلحة النووية. إن التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك المادة السادسة، والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية يشكلان السبيل لعالم خال من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، تعتقد إريتريا أن الضمانات السلبية الملزمة قانونا وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فضلا عن تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، هي خطوات حاسمة نحو تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل.

وصحيح أنه ينبغي لنا أن نكون واقعيين ولا يمكننا أن نتوقع تغييرا بين عشية وضحاها في المناخ الدولي المتوتر إلى حد ما. ومع ذلك، فإن وفدي مقتنع بأن المجتمع الدولي يمكن أن يواجه التحديات التي تواجه السلام والأمن من خلال تعددية الأطراف. توفر تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها في إطار هذه التعددية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الأساس المتين لمعالجة مسائل نزع السلاح والسلام والأمن. ولا يمكن للحظر وغيره من الضغوط أن توفر حلا أساسيا لشواغل الانتشار. وفي ذلك الصدد، تؤكد إريتريا من جديد التزامها بعمل نزع السلاح والأمن الدولي، إذ إنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح إلا على أساس متعدد الأطراف.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على أن نزع السلاح يعود بالفائدة على البشرية لأنه لا يزيل الأخطار التي تهدد السلم والأمن فحسب، بل ويحرر أيضا الموارد اللازمة بشدة لجهود التنمية.

السيد بيشبانهافوان (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين وأن أؤكد لهم تعاون وفدي ودعمه الكاملين.

وتود كمبوديا أن تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.3).

ومن دواعي القلق البالغ أنه في الوقت الذي تتزايد فيه النزاعات، تضعف تعددية الأطراف. وهذا يمثل حالة خطيرة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية من جانب الدول الأعضاء لوقف هذا الاتجاه. ومن الضروري أن نجدد جميعا التزامنا القوي بنزع السلاح الكامل، الذي بدونه لا يمكن للعالم أن يكون آمنا وتظل حياة الناس معرضة للخطر.

وتقدر كمبوديا جدول الأعمال الشامل لنزع السلاح الذي أطلقه الأمين العام أنطونيو غوتيريش في عام ٢٠١٨. وهو يتضمن بعض الإجراءات العملية، مثل نزع السلاح لإنقاذ البشرية ونزع السلاح الذي ينقذ الأرواح ونزع السلاح من أجل الأجيال القادمة وتعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح. وينبغي للدول الأعضاء، وكذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، أن تتخذ خطوات وتدابير ملموسة لتنفيذ جدول الأعمال الهام هذا.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ظل العالم يواجه حالة من عدم اليقين الأمني من خلال حالات التجارب النووية أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وخلافا للجهود المبذولة بهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، تحاول بعض الدول تحديث منظومتها. وتعتقد كمبوديا أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ آلية لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية في أي ظرف من الظروف، وينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا للعمل من أجل التوصل إلى صك ملزم قانونا بشأن نزع السلاح النووي.

ويصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، ينبغي للدول ألا تعيد تأكيد التزامها فحسب، بل وأن تتخذ أيضا إجراءات عملية صوب نزع السلاح النووي. ويأمل وفدي أن يسفر المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ عن نتيجة مثمرة لصالح الأمن العالمي للبشرية جمعاء.

لقد شكل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ معلما هاما في نظام نزع السلاح النووي. وتعتقد كمبوديا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بل تكملها، بينما تعزز صكوك نزع السلاح النووي الأخرى.

ولا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدةً طال انتظار دخولها حيز النفاذ، بعد اعتمادها في عام ١٩٩٦. وبينما ننتظر تحقيق عالمية المعاهدة، ينبغي للدول أن تمتنع عن إجراء تجارب للأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر من شأنها تقويض هدف المعاهدة. وبينما ترحب كمبوديا بالبلدان الجديدة التي وقعت للتو على المعاهدة وتلك التي صدقت للتو عليها، فإنها تدعو البلدان المتبقية إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء. وتنضم كمبوديا إلى الدول الأعضاء الأخرى في الاعتراف بحق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية لأغراض التنمية وذلك على الرغم من معارضة الأسلحة النووية بشدة.

وللانضمام إلى الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، اعتمدت كمبوديا قانونا بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية الحيوية

والأسلحة المشعة والأسلحة الكيميائية. ويحظر القانون إنتاج جميع أنواع هذه الأسلحة وإعادة تدويرها وتحويلها ونقلها في البلد. والأهم من ذلك، أنشأت الحكومة الملكية لكمبوديا، استنادا إلى القانون، الهيئة الوطنية المعنية بالأسلحة الكيميائية لمراقبة المواد الكيميائية والتحقيق فيها، فضلا عن مختبر لمراقبة هذه المواد.

ولا تزال الزيادة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية أحد أكبر التحديات التي نواجهها اليوم. وبينما نعترف بالحق السيادي لكل بلد في استخدامها، يجب علينا أيضا أن نكفل تنظيمها. ومن خلال التنفيذ السليم لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، يمكننا أن نتحكم في تدفق الأسلحة وأن نمنع وقوعها في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول.

إن اتفاقية أوتاوا ذات أهمية كبيرة لكمبوديا. ويقدر وفدي تقديرا عاليا مساهمات جميع الدول الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين في الاتفاقية من أجل تحقيق عالم خال من الألغام. وقد تلقت كمبوديا مساعدة كبيرة في ذلك الميدان وتتطلع إلى النتيجة المثمرة لمؤتمر الاستعراض الرابع، المقرر عقده في أوسلو في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وفي الختام، تقع على عاتقنا مسؤوليات مشتركة لكفالة سلامة كوكبنا الرائع وشعبنا وأطفالنا وعيشهم جميعا في سلام وتمتعهم بالتنمية والازدهار. ولذلك دعونا ننزع سلاحنا لجعل عالمنا مكانا أفضل للعيش فيه للأجيال القادمة.

السيد الرويعي (البحرين): أود في البداية أن أتقدم للممثل الدائم لبوليفيا بخالص التهنئة لانتخابه رئيسا لأعمال اللجنة الأولى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا له ولأعضاء المكتب التوفيق والسداد في أداء مهامهم على أكمل وجه معربا لهم عن مساندة وفد بلدي لهم خلال أعمال هذه الدورة. كما لا يفوتني أن أتقدم للرئيس السابق للجنة، الممثل الدائم لجمهورية رومانيا، بالشكر لما بذله من جهد في إدارة أعمال اللجنة في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية التونسية باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/74/PV.3).

وتؤمن مملكة البحرين إيمانا راسخا بأن إرساء الأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق نود أن نعرب عن تقديرنا للدور المحوري الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في شؤون نزع السلاح بغية تحقيق الاستقرار العالمي في ظل التحديات التي يمر بها العديد من مناطق العالم.

ونجدد إدانتنا واستنكارنا للاعتداء الإرهابي الشنيع لاستهداف منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية، الذي يشكل تهديدا خطيرا لإمدادات الطاقة في العالم وللنظام الاقتصادي العالمي، مؤكدين دعمنا التام والمطلق للمملكة العربية السعودية فيما تتخذه من خطوات للحفاظ على أمنها واستقرارها.

وتؤكد مملكة البحرين على أهمية دعم الجهود الرامية إلى توفير الأمن والاستقرار لشعوب منطقة الشرق الأوسط التي بات إخلاؤها من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أمرا ملحا. وإيمانا من مملكة البحرين بأهمية الحد من انتشار الأسلحة النووية، نود التنويه إلى أهمية تنفيذ قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الاوسط.

وفي هذا السياق، نرحب برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية للمؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل

بشأن التفاوض على نص معاهدة ملزمة بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، طبقا لما ورد في مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣.

إن تعدد وتعقد النزاعات في مختلف مناطق العالم يزيدان من احتمال حصول الجماعات الإرهابية على مختلف أنواع الأسلحة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل، مما يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين. وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى أنه على الرغم من التطورات التي جرت في السنوات الأخيرة للحد من هذه التهديدات، لا تزال هناك حاجة لاتخاذ المزيد من الإجراءات للحد من هذه المخاطر.

إن الفضاء الخارجي ملكية مشتركة ينبغي عدم استغلالها فيما يهدد الأمن والسلم الدوليين، وعليه، نؤكد على ضرورة الالتزام بالاتفاقيات القانونية الدولية ذات الصلة التي تضع الركائز من أجل منع تسليح الفضاء الخارجي وضمان استمرار استخدامه في الأغراض السلمية.

وختاماً، نعرب عن كامل التزامنا بالتعاون والعمل معكم وباقي الدول الأعضاء بهدف تحقيق التقدم بجميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أهنئ الرئيس وجميع أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وستقدم إندونيسيا دعمها وتعاونها من أجل اختتام دورة اللجنة الأولى بنجاح. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للرئيس السابق على قيادته القديرة خلال الدورة الثالثة والسبعين.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أُدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.3).

وخلال العقدين الماضيين، شهدنا تدهورا في الالتزام السياسي بنزع السلاح في مجال أسلحة الدمار الشامل من جانب عدد من الدول. ويتجلى ذلك في استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل في مذاهبها الأمنية واستمرار تحديث التكنولوجيا ذات الصلة، مما يزيد من إضعاف الثقة بين الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة، فضلا عن تجاهل القلق العالمي بشأن الآثار الإنسانية والعشوائية لأسلحة الدمار الشامل.

وقد حذر نائب رئيسنا، في خطابه أمام الجمعية العامة قبل ثلاثة أسابيع، من أن الحرب والنزاع سيدمران أملنا الجماعي في تحقيق جميع غايات أهداف التنمية المستدامة (انظر A/74/PV.9). وينبغي ألا يصبح انشغالنا بالأسلحة والحالة الأمنية المتقلبة حجر عثرة أمام تحقيق التنمية والرخاء. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تدعم اللجنة الأولى أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، لم تتردد إندونيسيا قط، من جانبها، في تأييدها لنزع السلاح وعدم الانتشار فيما يتعلق بأي نوع من أسلحة الدمار الشامل. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل هو الضمان الوحيد ضد استخدامها، فضلا عن عواقبها الإنسانية والبيئية.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن تحافظ جميع الدول الأطراف على الاتفاقات القائمة المتعددة الأطراف والثنائية لتحديد الأسلحة وأن تواصل تنفيذها. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي الإرادة السياسية الحقيقية والمرونة من أجل إحراز التقدم نحو نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وسيشكل تمديد معاهدة ستارت الجديدةإسهاما رئيسيا من الدول الحائزة للأسلحة النووية في النهوض بجدول أعمال نزع السلاح، تمشيا مع الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وينبغي الحفاظ على الإنجازات الرئيسية التي تحققت من خلال اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الاضطلاع بولايتها دون تسييس.

وينبغي تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، من أجل كبح توريد الأسلحة التقليدية واستخدامها بصورة غير مشروعة من جانب الجهات الفاعلة غير المأذون لها، ولا سيما في حالات الصراع.

ثالثا، بينما من المهم أن نعزز تنفيذ المعاهدات القائمة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف، فإننا بحاجة إلى اتباع نهج واتخاذ مبادرات جديدة لمعالجة النكسات في جدول أعمال نزع السلاح. ونحث على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية فورا لتعزيز وإنفاذ الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي.

ولتحقيق هذه الأهداف، من المهم العمل جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني وتكثيف عملنا من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدات المذكورة أعلاه.

وهذا يقودني إلى النقطة الرابعة، بشأن بذل جهود جماعية حثيثة للتصدي للتهديدات المحتملة التي يشكلها تسليح الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني. وينبغي أن يكرس استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى للأغراض السلمية فقط وأن يعودا بالفائدة على جميع الدول.

ونحث مؤتمر نزع السلاح على بدء العمل الموضوعي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ضمن مسائل أخرى، بهدف التوصل إلى صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً يستند إلى توافق الآراء بشأن هذه المسألة.

وزيادة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية هجماتها الإلكترونية ضد البنية التحتية الحيوية في مختلف المناطق أمر غير مقبول. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد أن القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، قابل للتطبيق وضروري لصون السلام والاستقرار في سبيل تعزيز بيئة منفتحة وآمنة ومستقرة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وترحب إندونيسيا بإنشاء كل من الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ونأمل أن تتمكن الآليتان من العمل بطريقة متكاملة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أنه يجب علينا أن نعمل معا للمساعدة في بناء عالم يسوده الأمن والسلام للبشرية جمعاء.

السيد مولنار (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس وجميع أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم وأؤكد لهم دعم وفد بلدي الكامل.

وتؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3). ولذلك، سأكتفي بإضافة بضع ملاحظات من منظورنا الوطني. وسأقرأ نسخة موجزة من بياننا، في حين سيتم تحميل النص الكامل على بوابة PaperSmart.

إن الحالة الأمنية الراهنة المعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي يخيم عليها زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وعدم اليقين المحيط بتمديد معاهدة ستارت الجديدة والانتهاك المتكرر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في مختلف أنحاء العالم، تُبين أن السياق الأمني الحالي لا يفضي إلى تعزيز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. بيد أنه في ظل هذه الظروف، فإن مضاعفة جهودنا أمر أكثر أهمية لأن إحراز مزيد من التقدم في ذلك المجال يمكن أن يساعد على تحسين البيئة الأمنية العامة أيضا.

وأهم مهمة تنتظرنا هي ضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في العام المقبل الذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين لإبرام المعاهدة. وبما أن معاهدة عدم الانتشار أثبتت أنها ليست حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي فحسب، بل هي أيضا الإطار الواقعي الوحيد لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا للحفاظ على سلامتها وتعزيزها. وبما أن مواقف العديد من البلدان بشأن نزع السلاح النووي متباعدة، ينبغي أن نركز على المجالات التي توجد فيها أرضية مشتركة. ولا يمكن أن يكون هناك مسار سريع في هذا المجال. ولا يمكن تحقيق نتائج ملموسة إلا من خلال عملية تدريجية وشاملة للجميع، تتألف من خطوات ملموسة وعملية وتشارك فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ومن اللبنات الأساسية التي لا غنى عنها لهذا النهج التدريجي بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث لا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي أو عدم الانتشار على نحو مجد من دون فرض حظر شامل وكامل على التجارب النووية. وتتمثل خطوة ملموسة أخرى نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. كما أن إنشاء آليات تحقق فعالة عنصر أساسي آخر في النهج التدريجي. ولذلك، تشرفت هنغاريا بالمشاركة في فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ويسرنا أننا تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريرنا (A/74/90)، الذي يعترف بوضوح بالحاجة إلى مواصلة العمل في هذا المجال. وتشارك هنغاريا أيضا بنشاط في أعمال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، مع التركيز على الجوانب التقنية وبناء القدرات من أجل التحقق. ونحن على ثقة بأن مبادرة ”تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي“، التي نشارك فيها أيضا، ستكون بمثابة لبنة أخرى في جهودنا المشتركة الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وبالانتقال إلى موضوع عدم الانتشار النووي، أود أن أشدد على أن هنغاريا لا تزال تصر على نزع السلاح النووي بصورة كاملة ولا رجعة فيها وعلى نحو يمكن التحقق منه في شبه الجزيرة الكورية. ونقدر الموقف الموحد والحازم للمجتمع الدولي، الذي اضطلع بدور أساسي في التقدم المحدود بشأن تلك المسألة. ونؤيد أيضا الجهود الدولية الرامية إلى ضمان الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. ونعتقد أنه على الرغم من أن خطة العمل الشاملة المشتركة ليست مثالية، فقد أثبتت أنها أداة مفيدة لمعالجة الشواغل المتعلقة ببرنامج إيران النووي.

ينبغي أن يكون استمرار انتهاك اتفاقية الأسلحة الكيميائية مسألة تثير قلقا بالغا. وتدين هنغاريا استخدام هذه الأسلحة وتعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. وعلينا أن نكفل سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والامتثال الكامل لهما، فضلا عن دعم جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق تلك الغاية.

تولي هنغاريا أهمية خاصة لأمن الفضاء الإلكتروني، ولذلك تعتبر قراري الجمعية العامة ٢٦٦/٧٣ و ٢٧/٧٣ المتخذين العام الماضي، واللذين نصا على إنشاء ”فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي“ و ”الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“، على التوالي، خطوتين مقبلتين مهمتين للتصدي للتهديدات التي يشكلها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وسيكون التكامل والتنسيق عنصرين أساسيين لنجاح كلتا العمليتين. وللمنظمات الإقليمية أيضا دور هام تؤديه في هذا المجال. ولذلك، فإن هنغاريا، بصفتها الرئيس الحالي للفريق العامل غير الرسمي المعني

بأمن الفضاء الإلكتروني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام ٢٠١٧، تؤيد الجهود الرامية إلى توثيق التعاون بين المنظمة الأوروبية والأمم المتحدة.

إن هنغاريا تشعر بالارتياح إزاء نتائج المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وبما أن التنفيذ الفعال لا يزال بالغ الأهمية للنهوض بأغراض المعاهدة، فإننا نرحب بأن المؤتمر المقبل للدول الأطراف سيركز على مكافحة تسريب الأسلحة. كما نعرب عن الارتياح إزاء وتيرة تحقيق عالمية الاتفاقية. ومع ذلك، لا بد لنا من الإشارة إلى أنه ما دامت الجهات الفاعلة الرئيسية خارج نطاق المعاهدة، فإن أثرها وكفاءتها يظلان محدودين. وينبغي لنا أيضا أن ننشئ ونعزز أوجه التآزر مع المنظمات والآليات الدولية ذات الصلة مثل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي الذكرى السنوية العشرين لإبرام اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، نتوقع أن يعمل المؤتمر الاستعراضي الرابع، الذي سيعقد في أوسلو، على تحسين تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية بغية إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

يؤمن بلدي إيمانا قويا بأن هيئة نزع السلاح يمكن أن تسهم إسهاما هاما في أعمال الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولهذا السبب، قررنا الاضطلاع بمهمة رئاسة دورة الهيئة لهذا العام. بيد أنه لم يتسن عقد الدورة الموضوعية بسبب مشاكل إجرائية لم تُحل بعد. وبالاشتراك مع أستراليا، الرئيس المنتهية ولايته، نبذل قصارى جهدنا لتمكين الهيئة من استئناف عملها في العام المقبل.

في الختام، أود أن أؤكد أن هنغاريا، وفقا للممارسة المتبعة في السنوات السابقة، أعدت مشروع قرار بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تشكل دعامة أساسية لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتعكس التغييرات الجوهرية في مشروع القرار المقررات المتخذة خلال الاجتماع الأخير للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بشأن المسائل المالية وحقيقة أنه في ضوء أعمال التجديد الكبرى الجارية لقصر الأمم في جنيف، ينبغي أن يوافق الاجتماع المقبل للدول الأطراف، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر، على ترتيبات عملية لعقد المؤتمر الاستعراضي التاسع. ونحن على ثقة بأن مشروع القرار سيُعتمد مرة أخرى بتوافق الآراء، كما كان الحال كل عام حتى الآن.

السيد سكوكنك تابيا (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، سيدتي، وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم خلال هذا العام.

تعتقد شيلي اعتقادا راسخا أن تعايشنا في عالم خال من الأسلحة النووية أمر ممكن وأن صون السلم والأمن الدوليين دون اللجوء إلى الردع النووي، بالإضافة إلى كونه ضرورة أخلاقية، فإنه يمثل هدفا يمكن تحقيقه تمشيا مع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. وهذا أمر ملح للغاية في بيئة دولية مثل البيئة التي نشهدها، والتي هزتها مؤخرا تهديدات باستخدام أسلحة الدمار الشامل، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن التزام شيلي بنزع السلاح وعدم الانتشار واضح، كما يتضح من توقيعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي الفئة الأخيرة من أسلحة الدمار الشامل التي لا يحظرها صراحة صك ملزم قانونا. وترسم المعاهدة مساراً واعدا نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إخلاء الكوكب من الأسلحة النووية، مما يعزز ويكمل الهيكل القانوني الحالي في ذلك المجال. ونؤكد من جديد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل، بالنسبة لشيلي، حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ونؤكد على أهمية تحقيق عالميتها والتطبيق المتوازن للركائز الثلاث التي تشكل هيكلها التأسيسي، ألا وهي، نزع السلاح وعدم الانتشار والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونؤكد من جديد

التزامنا بدعم الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وحظر استخدام وحيازة جميع أسلحة الدمار الشامل. وإلى جانب إدانة الاستخدام العسكري للأسلحة البيولوجية والكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، نحث على الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية سعيا لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

ونحن ندرك أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها آفة لها آثار مدمرة لا حصر لها تتجاوز مجال الأمن الدولي، وأن لها عواقب مباشرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان، مع تفاقم العنف الجنسي والجنساني المرتكب ضد ملايين الأشخاص. ولذلك، من الملح أن يعالج المجتمع الدولي المشكلة بطريقة متضافرة. وكدليل على التزام شيلي في هذا المجال، أودع بلدنا في أيار/مايو ٢٠١٨ صك تصديقه على معاهدة تجارة الأسلحة، مما أسهم في التنظيم الفعال للتجارة عبر الوطنية في الأسلحة التقليدية.

وفي حين أن الفضاء الإلكتروني، ولا سيما الإنترنت، أداة لتوفير الفوائد الجيدة في عدد من المجالات، إلا أنه يتطلب منا أيضا أن نواجه المسؤوليات الهامة المتصلة بالمخاطر التي يشكلها، لا سيما بالنظر إلى طبيعته العالمية والعابرة للحدود. ولذلك فإن التعاون الدولي والنهج الجماعي إزاء هذه المسألة عنصران أساسيان للحفاظ على فضاء إلكتروني حر ومفتوح وآمن، استنادا إلى لوائح دولية تحافظ على حقوق الأفراد وتنظم سلوك الدول وفقا لذلك. وفي هذا الصدد، تؤكد شيلي دعمها للعمل في مجال الأمن الإلكتروني الذي يؤديه كل من فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ونحن على ثقة من أن هذه العمليات ستكمل بعضها بعضا وتمكننا من التوصل إلى حلول أكثر فعالية لهذا التحدي.

تؤكد شيلي من جديد أنها كانت ولا تزال داعية ومؤيدة بقوة لنزع السلاح العام والكامل، مع إعطاء الأولوية دائما للمناقشة في مجال واسع وشفاف وديمقراطي متعدد الأطراف يتماشى مع سياستها الخارجية. وأود أن أختتم كلمتي بدعوة المجتمع الدولي إلى العمل على الالتزام بإرادة سياسية موحدة تهدف إلى تهيئة بيئة الثقة المتبادلة التي نحتاج إليها لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح. ويمكن للجنة أن تعتمد على التزامنا بالإسهام الإيجابي في عملها الذي نأمل أن يبدأ في أقرب وقت ممكن.

السيد سانتوس مارافير (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا أن أهنئ السفير يورنتي سوليس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد له دعم الوفد الإسباني في ضمان نجاح عملنا.

تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3).

ونحن على وشك الاحتفال بمعلمين هامين في العلاقات الدولية ونزع السلاح، وهما الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، والذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأسلحة. وتشهد كلتا المناسبتين بوضوح على الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تحققها تعددية الأطراف في مجال السلم والاستقرار في العلاقات الدولية، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على السلام والأمن لكل دولة عضو ومواطنيها. ومع ذلك، فإننا ندرك تمام الإدراك أننا نمر بوقت صعب، يتأثر بالتوترات المتعددة التي يتدهور فيها المناخ الأمني العالمي تدريجيًا. وتقع على عاتق كل واحد منا مسؤولية العمل لضمان أن تتمكن محافل مثل هذه، التي ساعدتنا على التغلب على خلافاتنا لأكثر من نصف قرن، من مواصلة أداء تلك

المهام الأساسية وأن تكون مكانا للالتقاء حيث يمكننا جميعا العمل لتحقيق هذه الغاية.

إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية الذي يقوم عليه نظام عدم الانتشار، ولا يزال بلدنا يؤمن بصلاحيته الكاملة وإمكاناته الهائلة. وستكون الذكرى السنوية الخمسون فرصة ممتازة للاحتفال بالدور الذي اضطلعت به بوصفها أداة رئيسية متعددة الأطراف لضمان السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وسوف يشكل المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة تحديا لنا جميعا، حيث يتحتم علينا العمل لتزويده بمحتوى هادف وتحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء بين الجميع. ونرى أيضا أن التطوير الكامل للمعاهدة يتطلب التعزيز المتزامن لركائزها الثلاث، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إن التزامنا الكامل والقاطع بمعاهدة عدم الانتشار يقودنا إلى مطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية بالوفاء بالتزامها، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة، وهو التزام قانوني بموجب القانون الدولي ويجب أن يكون الوفاء به بحسن نية أولوية للجميع.

ونحن ندرك جيدا الوضع الأمني الدولي، ولكننا نعتقد أنه يجب علينا أن نثابر باتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق نزع السلاح، وهو، بالإضافة إلى كونه هدفا مرغوبا فيه في حد ذاته، أمر لا بد منه لضمان مصداقية النظام. ونرحب بالمبادرات على هذا المنوال، مثل نهج نقاط الانطلاق، أي ”بيلدانيوس“ بالإسبانية، الذي اعتمدناه ونعتقد أنه يوفر فرصة بناءة للنهوض بنزع السلاح باتخاذ خطوات ملموسة وحقيقية.

وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى أهم المسائل المعلقة في مجال عدم الانتشار، وتطالب إسبانيا ببدء نفاذها فورا. ونسلم أيضا بالمساهمة الهامة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تحقيق السلام والاستقرار العالميين.

إن التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وإبرامها هو أحد الأهداف التي يجب أن نتوصل إلى اتفاق بشأنها. وأخيرا، لم ينس بلدي أهمية عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبغية تحقيق ذلك الهدف، يجب أن نواصل العمل لتحقيق أكبر مستوى ممكن من توافق الآراء، مع الفهم الكامل للطابع المعقد للوضع الراهن والاستعداد لتحقيق التكامل في جميع مكوناته المختلفة.

ويواجه نظام عدم الانتشار النووي تحديات متعددة. وسأبدأ بمنطقتي ونظام الأمن الأوروبي، استنادا إلى منظومة من الالتزامات والمعاهدات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة التي كفلت فترة من السلام والاستقرار المستدامين لم يسبق لها مثيل في تاريخنا. وندعو بقوة إلى الحفاظ على تلك المنظومة، بغض النظر عن الأحداث أو الاعتبارات السياسية التي تنتظرنا. ونود أن نذكّر اللجنة بالتهديد الذي تشكّله إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة نووية أو مواد مشعة. ونشدد في هذا الصدد على أهمية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وقراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦).

إن التطورات المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران لا تساعد على تعزيز الثقة الدولية. ونشدد على تأييدنا والتزامنا بخطة العمل المشتركة الشاملة، المعتمدة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) المتخذ بالإجماع. ولا يزال اتفاق عام ٢٠١٥ عنصرا رئيسيا في الهيكل الدولي لعدم الانتشار النووي، ويعدُّ نجاحا دبلوماسيا في مواجهة النهج الانفرادي. ولذلك فإننا نأسف بشدة لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. وقد زادت أحدث التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر من شواغلنا، ونود أن نؤكد أن ثقة المجتمع الدولي تعتمد إلى حد كبير على امتثال إيران الصارم للاتفاق.

ولا تزال المسائل المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مصدر قلق وهي تشكل تحديا لهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار العالمي. ولا يزال من الأهمية بمكان أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تنهي بصورة نهائية تجاربها النووية، وأن تنفذ اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تشرع في السير على طريق نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه.

ويشكّل الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سوريا منذ عام ٢٠١٢ أحد أكثر الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومنذ ذلك الحين شهدنا حالات أخرى لاستخدام الأسلحة الكيميائية في كوالالمبور وسالزبري، إنجلترا. ونكرر الإعراب عن إدانتنا القاطعة لأي استخدام لهذه الأسلحة المحظورة، بغض النظر عن مرتكبيها أو سياقها أو دوافعها. ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب على نحو حازم وحاسم لمنع الإفلات من العقاب على استخدام هذه الأسلحة. وقد شاركت إسبانيا في جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز نظام عدم انتشار المواد الكيميائية. وكنا أحد مؤسسي الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كما أيدنا إنشاء آلية إسناد فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولهذه الأسباب، نؤمن إيمانا عميقا بقدرة وصرامة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي أدت إلى تدمير ٩٨ في المائة من الترسانات المعلنة منذ إنشائها، والتي منحت جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٣. وفي كانون الأول/ديسمبر، سنعقد الاجتماع المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وندعو مرة أخرى إلى الاتفاق على نظام تحقق ملزم قانونا يُمكننا من ممارسة الرقابة على تنفيذ الاتفاقية.

وتشكل إمكانية حصول السكان على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدا واضحا بصورة متزايدة للسلام والاستقرار والتقدم، وله آثار مدمرة على المجتمعات. وقد ثبت تماما وجود صلات بين هذه الأسلحة والعنف المسلح والجريمة المنظمة وانعدام التنمية. إنها مشكلة بالنسبة لنا جميعا، ولذلك يجب معالجتها من خلال الاستجابات العالمية.

وفي الختام، آمل أن تتمكن اللجنة الأولى في الأيام القليلة القادمة من إجراء مناقشة مفتوحة تمكننا من التقريب بين مواقفنا وخلق ثقة أكبر بيننا جميعا.

السيدة بوبي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم بحرارة وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، سيدتي. ولدينا ثقة في قيادتكم وقيادة الرئيس القديرة ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في أداء مهامكم.

وتؤيد غانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وزامبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/74/PV.3)، ونتطلع إلى المشاركة البناءة مع جميع الوفود للنهوض بعمل اللجنة الأولى.

إن المجتمع العالمي اليوم مثقل بعدة تحديات هائلة تواجه السلم والأمن الدوليين، تتطلب جميعها اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة والاستخدام الفعال للقنوات المتعددة الأطراف القائمة. إننا نواجه صراعات طال أمدها، والتهديد الوجودي للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، من بين تحديات أخرى كثيرة. وقد أصبحت هذه التهديدات للأمن العالمي أكثر أهمية في سياق الاستقطاب السياسي المتزايد والاختناقات الإجرائية وعدم الامتثال للالتزامات الدولية، وغير ذلك من التحديات.

ويرى وفدي أن عالما آمنا ومأمونا هو عالم خال من الأسلحة النووية، حيث لا مكان لأسلحة الدمار الشامل في المذاهب الأمنية، وأن السعي لتحقيق الصالح العام للناس وكوكبهم يتم في إطار نظام دولي قائم على القواعد. وينبغي ألا نتطلع إلى هذا العالم فحسب، بل ينبغي لنا أن نظهر الإرادة السياسية اللازمة وأن نتخذ خطوات لتحقيقه بالامتثال على النحو الواجب لمختلف الصكوك والمعايير المتفق عليها في إطار جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح. وفي ذلك الصدد، نأسف لأن الهدف العام المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد استعصى علينا منذ عقود. لذلك، وبينما تستعد الدول الأطراف لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الذي يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذها والذكرى الخامسة والعشرين لتمديدها إلى أجل غير مسمى، ينبغي أن يكون هدفنا هو تعزيز الجهود العالمية لتخفيض مخزونات الأسلحة النووية الحالية بدلا من تحديثها أو زيادتها.

ومن دواعي قلق وفدي أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وهي الهيئة التداولية الوحيدة لآلية نزع السلاح، لم تتمكن من عقد دورتيها التنظيمية والموضوعية في نيسان/أبريل في إطار رسمي بسبب مأزق إجرائي. ونأمل أن تعالج المسائل الأساسية لتمهيد الطريق لعقد الدورات الموضوعية لعام ٢٠٢٠ رسميا. ويجب ألا نسمح بالانقسام الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح وأسفر عن جموده الذي دام عقودا من التسلل إلى هيئات نزع السلاح الأخرى كذلك.

ويجب النظر إلى خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي كشف عنها في أيار/مايو ٢٠١٨، على أنها مساهمة هامة في الجهود العالمية الرامية إلى تأمين العالم والأجيال المقبلة من التهديد الوجودي الذي تشكله الترسانات النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن تركيز الخطة على نزع السلاح من أجل الإنسانية ونزع السلاح الذي ينقذ الأرواح ونزع السلاح من أجل الأجيال القادمة هو أمر يصب في مصلحتنا الجماعية وينبغي دعمه لصالح صون السلم والأمن الدوليين.

ولا تزال غانا تشعر بالتشجيع إزاء الاستجابة الدولية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي توفر طريقا متفقا عليه عالميا نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتكمل معاهدة حظر الأسلحة النووية معاهدة عدم الانتشار وتعززها في سياق العواقب الإنسانية والبيئية التي قد تنجم عن التفجير العرضي أو المتعمد لهذه الأسلحة. وقد وقعت غانا على المعاهدة وهي في طريقها إلى التصديق عليها. ونحث الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

ويكرر وفدي الإعراب عن قلقه إزاء الأثر الشديد والتحديات الأمنية الناشئة عن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما في حالات النزاع في أفريقيا. ومع ذلك، فقد تشجعنا بالنتائج الناجحة لمؤتمر الاستعراض الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨، ولا سيما إدراج مسألة الذخيرة والأثر الجنساني للأسلحة الصغيرة في الوثيقة الختامية للمؤتمر (A/CONF.192/2018/RC/3)، ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم خلال هذه الدورة وفي الاجتماع السابع المقبل للدول الذي يعقد كل سنتين.

وفيما يتعلق بمسألة حماية الفضاء الخارجي، لا تزال غانا تشعر بالقلق إزاء الحطام المداري الخطير والتسليح وزيادة استخدام التكنولوجيات الرائدة التي يمكن أن تولد الحروب والصراعات. ونحث على تحديد التركيز على ضمان السلامة في الفضاء الخارجي، الذي هو التراث المشترك للبشرية والذي يجب أن يساهم استخدامه في مصلحتنا المشتركة. وبالمثل، فإن اعتماد المجتمعات العالمية والهياكل الأساسية الوطنية الحيوية على

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قد عرّض جميع الجهات الفاعلة لآفاق جديدة من المخاطر والتهديدات الأمنية في الفضاء الإلكتروني تتطلب اهتماما متضافرا. ولذلك، نرحب بالمنبر الشامل للجميع الذي يتيحه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لجميع الدول الأعضاء لمواصلة تطوير قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني. ونتطلع أيضا إلى عملية فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. ويحدونا أمل صادق في أن تجد الدول الأعضاء سبلا مبتكرة للمشاركة البناءة في المبادرتين المتوازيتين والاستفادة من أوجه التآزر لصون السلام والاستقرار في بيئة الفضاء الإلكتروني.

وفي الختام، أود أن أنوه بالمساهمة القيمة لشركاء المجتمع المدني في جهودنا الجماعية لتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين. لقد كانت داعمة للغاية، ونتطلع إلى مزيد من المشاركة معها جميعا.

السيد أحمد (السودان): أود أن أهنئكم، سيدتي، على انتخابكم نائبا لرئيس اللجنة الأولى، وعبركم، أقدم التهنئة لأعضاء المكتب.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي تقدمت بها إندونيسيا وزامبيا وتونس باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية، على التوالي (انظر A/C.1/74/PV.3).

لقد ظل السودان شريكا فاعلاً في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح، مؤمنا بأن إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن تحقيقه مع وجود الأسلحة النووية، الأمر الذي يتطلب التخلص من هذه الأسلحة بصورة نهائية. ولذلك انضم السودان إلى العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقمنا بقيادة الجهود الرامية إلى إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية عبر معاهدة بليندابا. كما ظل السودان يلعب أدوارا مهمة في هذا الإطار، لا سيما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية. ويشدد وفد بلدي على ضرورة أن تقتصر أنشطة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط، دون المساس بحقوق الدول الكاملة والمشروعة وغير القابلة للتصرف فيما يتعلق بالاستفادة من التقنيات النووية والكيميائية وفي الاستخدامات العلمية والتقنية والتنموية. وانطلاقا من هذه المبادئ، فإن بلدي يسيحث الخطى لاستكمال إجراءات التوقيع والمصادقة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي نعتبرها أساسا قويا ومنطلقا فاعلاً للقضاء على التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية كلها. ونرجو أن يتم التوقيع والمصادقة عليها قريبا.

ويؤكد السودان على الدور المهم للاتفاقات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، ودفع الجهود لتحقيق نزع السلاح النووي في كل أنحاء العالم. ونشير إلى الدور الكبير الذي أدته معاهدة بليندابا في منع الانتشار النووي في أفريقيا وفي المحافظة على قارتنا الأم خالية من هذه الأسلحة. كما يؤكد وفد بلدي على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر القادم برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، استنادا إلى المقرر الذي اعتمدته الجمعية العامة خلال الدورة الماضية ٥٤٦/٧٣. ونرجو أن يشهد المؤتمر مشاركة كل الأطراف للتوصل إلى اتفاقية ملزمة للجميع تسهم في تعزيز الأمن والسلم.

إن الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحتل موقعا متقدما في أولويات الحكومة السودانية. فبلدي، كالعديد من بلدان العالم، يعاني من هذه الظاهرة. حيث ارتبط ذلك في كثير من الأحيان بأبعاد اقتصادية، وزادت من

تعقيداتها الظواهر الطبيعية مثل تغير المناخ والجفاف والتصحر واحتدام التنافس بين السكان على موارد المياه والغذاء. مما جعل اقتناء السلاح جزءا أصيلا في سلوك بعض القبائل والتجمعات السكانية لإظهار قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها أمراً غاية في الصعوبة. والسودان مدرك أكثر من غيره لمدى مخاطر هذه الظاهرة وضرورة استئصالها. ولذلك ظل حاضراً فاعلاً في كافة المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة، علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وذلك إيماناً منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الحدود والإرهاب والاتجار بالمخدرات. وفي هذا الإطار، يرحب وفد بلدي باعتماد الوثيقة الختامية للدورة الثالثة لمؤتمر استعراض برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (A/CONF.192/2018/RC/3).

ويقود السودان في هذا الخصوص جهودا متعددة في إطار الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وعبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وكان أخر هذه الجهود استضافة السودان لورشة العمل الإقليمية حول محاربة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. علاوة على جهود السودان الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك. كذلك الحملات القومية التي نفذها السودان لجمع الأسلحة وحصر امتلاكها على الأجهزة الرسمية وتفعيل القوانين الوطنية التي تنظم حمل الأسلحة وحيازتها، والتي نأمل أن تؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار، وخاصة في دارفور. إننا إذ نستعرض هذه الجهود، إنما نؤكد أن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من جانب الدول المصنعة في المقام الأول، وليس الدول المتضررة. مع التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول، حتى لا ينساب السلاح في أيدي الجماعات والأفراد دون أي ضوابط.

وتبذل حكومة بلدي جهودا مقدرة كذلك في سبيل مكافحة الألغام الأرضية وإزالتها بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتسعى إلى تحقيق التزامات معاهدة أوتاوا من خلال الإطار الزمني المحدد لها بهذا العام. وهنا لا بد من الإشادة بجهود دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على ما تم إنجازه في سبيل التخلص من الألغام الأرضية في السودان. وكذلك نقدم الشكر لكل الدول التي ساهمت في هذا البرنامج.

السيد المنزلاوي (المملكة العربية السعودية): يطيب لي أن استهل كلمتي بتهنئة الرئيس على تولي رئاسة أعمال اللجنة الأولى في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، مؤكدين ثقتنا في قدرته على إنجاح أعمال هذه اللجنة.

كما يؤيد وفد بلدي ما تضمنه بيان المجموعة العربية الذي أدلى به ممثل تونس الشقيقة، وكذلك بيان ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

فيما يلي سوف أستعرض بعض موافق بلدي المملكة العربية السعودية تجاه أهم القضايا المطروحة للنقاش أمام هذه اللجنة. والنسخة الكاملة من هذه الكلمة ستتاح عبر البوابة الإلكترونية للخدمات المقتصدة للورق.

تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية الجهود التي تحقق غايات إزالة الأسلحة النووية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط. حيث إن استتباب الأمن والاستقرار في أي منطقة لا يأتي عن طريق امتلاك أسلحة الدمار الشامل، إنما يمكن تحقيقه عن طريق التعاون والتشاور بين الدول، والسعي نحو تحقيق التنمية والتقدم، وتجنب السباق في امتلاك هذا السلاح المدمر للبشرية. وفي هذا السياق، يؤكد بلدي أن قرار عام

١٩٩٥ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا زال ساري المفعول حتى تتحقق غاياته وأهدافه. ولولا ذلك القرار لما وافقت الدول العربية على التمديد اللانهائي لمعاهدة منع الانتشار النووي.

كما يستنكر بلدي استمرار رفض اسرائيل الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين. فضلا عما يشكله ذلك من انتهاك وتحد للعشرات من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١). كما تشدد المملكة العربية السعودية على أهمية المؤتمر الذي ستعقده الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. وتحث جميع الدول الأطراف المعنية المدعوة لهذا المؤتمر للمشاركة فيه دون أي شروط مسبقة.

لقد تابع بلدي بقلق بالغ تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخير، المتضمنة خروقات إيران لتعهداتها النووية، سواء في مستوى نسبة إثراء اليورانيوم، أو مستوى الكمية المنتجة من اليورانيوم، إضافة إلى تركيب وتطوير أجهزة طرد مركزية متقدمة وإيقاف جميع التزاماتها المتعلقة بالبحث والتطوير، وكذلك التصريحات الأخيرة للمسؤولين الإيرانيين في هذا الشأن. وهذا ما أكدت عليه المملكة العربية السعودية سابقا عن وجود قصور في هذا الاتفاق النووي، وعلى أهمية وجود اتفاق دولي شامل يضمن منع إيران من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال. ولقد استغلت إيران العائد الاقتصادي من هذا الاتفاق لتمويل أنشطتها العدائية والإرهابية في المنطقة، التي كان آخرها الهجمات النكراء التي تعرضت لها المملكة، وخاصة المنشآت النفطية في بقيق وخريص في المملكة العربية السعودية، باستخدام ٢٥ صاروخا مجنحا وطائرات بدون طيار، متسببة في انخفاض إنتاج النفط بنسبة تقارب الـ ٥٠ في المائة. ويشكل ذلك انتهاكا صارخا للقوانين والأعراف الدولية واعتداءً على الأمن والسلم الدوليين، وتهديداً كبيراً لإمدادات النفط في الأسواق العالمية.

وتؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية تنفيذ اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، حيث كانت المملكة من أوائل الدول التي انضمت إلى المعاهدات الدولية ذات العلاقة، وأنشأت هيئة وطنية مختصة للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الكيمائية والبيولوجية. وفي هذا الصدد، يعرب بلدي عن إدانته لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ويطالب بضرورة محاسبة المتسببين عن هذه الأعمال الإجرامية التي تمثل تحديا صارخا لكل القوانين الدولية والمبادئ الأخلاقية الإنسانية، كما تنتهك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي هذا السياق، يدعو بلدي الحكومة السورية إلى التعاون بشكل كامل مع الفرق المعنية بتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

في الختام، فإن المملكة العربية السعودية تعتقد يقينا بأن الإرادة الدولية قادرة على التوصل إلى حلول جذرية لكل المشكلات التي تعترض سبيلها والتوصل إلى حل الكثير من القضايا المطروحة أمام هذه اللجنة.

السيد مصدق (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة رئيس وأعضاء مكتب اللجنة الأولى الآخرين على انتخابهم وأؤكد لهم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين طوال هذه الدورة.

وتؤيد أفغانستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

إننا نعيش في عالم لا يزال فيه السلم والأمن الدوليان في حالة هشة، حيث تواصل البلدان زيادة ميزانياتها العسكرية ولا تزال مشكلة نزع السلاح النووي معقدة كما كانت دائما. وتتطلب الحالة الراهنة تركيزا متجددا من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمؤسسات الدولية الأخرى، من أجل ضمان إجراء خفض منهجي في انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصرين رئيسيين في الهيكل الدولي الرامي إلى تحقيق ذلك الهدف. وأفغانستان، بوصفها بلدا طرفا في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرهما من المعاهدات المتعددة الأطراف، تكرر دعوتها إلى إزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ونأمل أن تبدي جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مستوى جديدا من التعاون من أجل ضمان نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠.

ونتمسك بالموقف الذي يعتبر الدبلوماسية المتعددة الأطراف أمراً شديد الأهمية للنهوض بجدول أعمال عدم الانتشار ونزع السلاح. ولا يمكن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلا من خلال العمل الجماعي والتعاون. ونأمل في إيجاد حل للأوضاع التي لا تزال تمثل مشكلة في ذلك الصدد بهدوء وحسم. ويكرر وفد بلدي أيضا الإعراب عن تأييده القوي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي العام الماضي، قدم الأمين العام خطته الجديدة لنزع السلاح، التي سيكون نطاقها مفيدا فيما نضاعف جهودنا لتنفيذ ضوابط أكثر فعالية لمنع تدفق الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعلم من تجربتنا الخاصة أن سهولة الحصول على كمية وافرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تُشكل مصدر تمكين للإرهابيين والمتطرفين العنيفين والجماعات الإجرامية المنظمة. وخلال العام المنقضي، تعرض شعب أفغانستان، إلى جانب قوات الأمن الوطنية والموظفين العسكريين والمدنيين من البلدان الشريكة الدولية، لهجمات جديدة مدوية إعلاميا شنتها جماعات إرهابية ومتطرفة في مختلف أنحاء البلد. ويبرز استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تلك الهجمات حقيقة أن غياب الفعالية في تحديد الأسلحة يشكل عنصرا مدمرا في حلقة العنف في منطقتنا، وأن زيادة فعالية ذلك التحديد عنصر هام في جهودنا الأوسع نطاقا لتعزيز الاستقرار في جميع مناطق النزاع. وهذه المسألة ذات أولوية عالية بالنسبة لأفغانستان، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تحمل المسؤولية الكاملة عن منع وصول المنظمات الإرهابية إلى الأسلحة وسلائفها، وتعزيز جهودها للمساعدة في بناء قدراتنا الوطنية من خلال تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي سياق النزاعات في أفغانستان وفي أماكن أخرى، نحتاج إلى إحراز تقدم أكبر وأكثر ثباتا في التصدي للصلة الخطيرة بين الأنشطة الإجرامية المنظمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

ولا تزال أفغانستان في هذا العام البلد الأكثر تضررا في العالم على صعيد الاستخدام العشوائي وغير المشروع للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وهذه الأجهزة سلاح قاتل يستخدمه الإرهابيون الذين ينشطون في أفغانستان بصورة متكررة. وفي العام الماضي، أسفرت الهجمات التي شنتها جماعات إرهابية باستخدام هذه الأجهزة عن مقتل الآلاف من الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. وتسفر الهجمات باستخدام الأجهزة

المتفجرة اليدوية الصنع عن سقوط ضحايا من كل قطاع من قطاعات من المجتمع، ومن بينهم أفراد من قواتنا الأمنية الوطنية وموظفون عسكريون ومدنيون دوليون يخدمون في أفغانستان، دعما لجهودنا الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار. ونحن نكافح خطر هذه الأجهزة في أفغانستان كجزء من استراتيجيتنا الأمنية الوطنية الأوسع نطاقا، التي تغطي أيضا جهودنا لمكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من جهودنا، فإن العامل الرئيسي الذي يسهم في استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في أفغانستان هو استمرار إمكانية الوصول إلى سلائف مثل تي إن تي، سي – ٣، سي – ٤ ونترات الأمونيوم، والتي يتم تهريبها بصورة غير شرعية إلى أفغانستان وتستخدمها سلسلة من الشبكات الإجرامية عبر الوطنية. وقد أصبحت هذه الأجهزة السلاح الرئيسي للجماعات المسلحة غير التابعة للدول في العديد من النزاعات في جميع أنحاء العالم. ولا يمكننا التصدي لذلك التهديد دون اتخاذ إجراءات أكثر حسما من جانب جميع الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. وقد انعكس التزام أفغانستان القوي بالتصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في تقديمنا، ابتداء من عام ٢٠١٥، للقرار المتعلق بـ ”التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع“. ونقدر التأييد الواسع النطاق الذي أبداه المجتمع الدولي لهذا القرار الهام ونشكر بصفة خاصة أستراليا وفرنسا، بصفتهما المقدمين الرئيسيين له. ونتطلع إلى اعتماد الجمعية العامة للصيغة التالية من مشروع القرار في دورتها الخامسة والسبعين.

في الختام، أود أن أؤكد للجنة مشاركة وفد بلدي البناءة طوال مناقشاتها.

السيد كيمانياه (ليبريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم وأتمنى لهم النجاح في الاضطلاع بمهامهم.

نرحب بجميع مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى التخفيف من حدة النزاعات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما تلك المتعلقة بعمل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، المكلف بمسؤولية تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. ويشجع المكتب أيضا جهود نزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية، ولا سيما الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة، التي كثيرا ما تكون الأسلحة المفضلة في النزاعات اليوم. وهي أيضا الأسلحة التي يشيع استخدامها في النزاعات الأهلية، كما كان الحال في ليبريا. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، نعتقد أنه يمكننا أن نفعل ما هو أفضل في ضمان سلامة عالمنا وازدهاره على أن نظل واعين للتهديدات المتزايدة، بما في ذلك التوترات بين الدول والحروب الأهلية والإرهاب، وهي مسائل تتجاوز الحدود الآن، فضلا عن التهديد باستخدام الرؤوس الحربية النووية. وكهيئة عالمية، سيتعين علينا أن نعزز عملنا على نحو تعاوني لكفالة عدم تصاعد هذه التوترات والتهديدات المتزايدة.

وستواصل ليبريا الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن. وباسم فخامة السيد جورج مانيه وِياه، رئيس جمهورية ليبريا، وحكومة ليبريا وشعبها، نؤكد من جديد التزامنا كدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وما زلنا نؤيد مبادرات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى كفالة خلو أفريقيا من النزاعات، ونعرب عن تقديرنا لمجلس الأمن لاتخاذه مؤخرا القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، بشأن إسكات الأسلحة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

ونود أن نؤكد كذلك للجنة أن دعم فخامة الرئيس وياه وحكومة وشعب ليبريا لجميع الصكوك الأخرى التي تسعى إلى التصدي لاستخدام الأسلحة النووية والقضاء عليه لا يزال ثابتا. وبالمثل، ففيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يساور ليبريا قلق بالغ إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

وحيازتها وتصنيعها وتداولها، وأثرها السلبي على التنمية الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية.

إن حكومة فخامة الرئيس وياه، عملا بالالتزام الذي قطعته تجاه التزاماتها العالمية، تؤكد مجددا دعمها الثابت لمعاهدة تجارة الأسلحة وتعترف بالدور والأثر الحاسمين للصكوك المتعددة الأطراف، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك الصك الدولي الذي يُمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، مما يساعد على تتبع التدفقات الهائلة من هذه الأسلحة.

وبكل تواضع، يشرفنا أن نبلغ هذه الهيئة بأن ليبريا تتخذ خطوات عملية في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك التصديق على المعاهدات ذات الصلة وإضفاء الطابع المحلي عليها. وقد خطت ليبريا خطوات كبيرة في تعزيز إطارها القانوني، لا سيما فيما يتعلق بإضفاء الطابع المحلي على معاهدة تجارة الأسلحة. وقامت اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بصياغة مشروعي قانونين لكي تسنهما هيئتنا التشريعية الوطنية في هيئة قانونين هما قانون تجارة ونقل الأسلحة في ليبريا لعام ٢٠١٩، لتعزيز المساءلة الوطنية والشفافية في تدفق الأسلحة؛ وقانون اللجنة الوطنية الليبرية بشأن الأسلحة، الذي يهدف إلى توسيع نطاق اللجنة وولايتها. وقامت لجنة القانون الدولي الإنساني الليبرية وأصحاب المصلحة من وكالات الأمن التابعة للحكومة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة باستعراض مشاريع القوانين هذه وإقرارها. وستقدم مشاريع القوانين إلى هيئتنا التشريعية الوطنية عند عودتها من العطلة الزراعية السنوية العام المقبل، أي عام ٢٠٢٠.

ويسعى برنامج ليبيريا الوطني الرئيسي المعني بتحقيق الازدهار والتنمية لصالح الفقراء إلى زيادة التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين المستدامين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن المعركة لن تنتهي أبدا حتى تتحقق أحلامنا وتطلعاتنا. ومن المؤكد أن إصرارنا سيؤتي ثماره، لأن تحقيق عالم آمن وسعيد لا يمكن أن يؤدي إلا إلى السعادة والإنتاجية، إنه عالم لا يعيش فيه الناس في خوف بل في سلام وأمن وتنمية مستدامة. ويتطلع وفدي إلى دورة ناجحة ويؤكد من جديد دعمنا لعمل الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر جميع الوفود، بأنه وفقا للنظام الداخلي للجنة، تقتصر المداخلة الأولى لممارسة حق الرد على ١٠ دقائق والثانية على خمس دقائق.

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): ممارسةً لحق الرد، أود أن أرد على الملاحظات التي أدلى بها أمس ممثلا الولايات المتحدة (انظر A/C.1/74/PV.6) واليابان (انظر A/C.1/74/PV.5).

إن موقفنا الثابت هو أنه ينبغي حل جميع المشاكل عن طريق الحوار والمفاوضات، ولكننا لا نسعى إلى الحوار لمجرد الحوار. وكما ذكرت بالأمس (انظر A/C.1/74/PV.6)، لا يمكن إجراء مناقشات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي مع الولايات المتحدة إلا بعد إزالة التهديدات والعقبات التي تزعزع أمن نظامنا وتعرقل تنميتنا بوضوح ودون شك.

وقد ذكر المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر أننا لا نعتزم إجراء مفاوضات مقززة قبل أن تتخذ الولايات المتحدة خطوة كبيرة نحو التخلي الكامل والذي لا رجعة فيه عن سياستها العدائية

ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تهدد أمن بلدنا وتقوض حق شعبنا في الوجود والتنمية.

وفيما يتعلق باليابان، فإن النقطة التي أثرتها بالأمس هي أن اليابان ليست مؤهلة لإجراء مناقشات معنا بشأن أي مسائل موضوعية ما لم تقم بالتكفير عن جرائمها السابقة ضد الإنسانية

وأخيرا، فإن البيانين اللذين أدلى بهما اليوم ممثلا هنغاريا وإسبانيا لا يستحقان أي تعليق من جانب وفدي، حيث يكرران ببساطة الادعاءات السابقة لأسيادهما.

السيد بلوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حق وفدي في الرد على الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها ممثل المملكة العربية السعودية ضد بلدي.

أولا، فيما يتعلق بأنشطة إيران النووية، يسعدني أن أبلغ اللجنة، وبالطبع، أعلم أن جميع زملائنا يدركون هذه الحقيقة، بأن جميع الأنشطة النووية الإيرانية تخضع لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية امتثال إيران لالتزاماتها في تقارير متتالية.

بل على العكس من ذلك، فالأنشطة النووية السعودية هي التي لا تتسم بالشفافية. وعلى الرغم من الطلبات المختلفة التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المملكة العربية السعودية بأن تمتثل لالتزاماتها بموجب نظام الضمانات، فإن المملكة العربية السعودية لم تستجب على النحو الواجب.

وفيما يتعلق بالأسباب الجذرية للإرهاب وأصوله، فضلا عن التطرف، في منطقتنا، يعلم الجميع أن المملكة العربية السعودية هي التي تصدر الإرهاب والتطرف، ليس في منطقتنا فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء العالم. وقد تم تدريب كل هؤلاء الإرهابيين الأجانب وتمويلهم ودعمهم وتسليحهم باستخدام دولارات نفط المملكة العربية السعودية، ولكننا نعلم أن السعوديين يختلقون هذه الأنواع من التلفيقات لإخفاء نقاط ضعفهم وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبونها في اليمن.

وعلاوة على ذلك، من المستغرب أن يبدو السعوديون في حيرة بشأن الهجمات الأخيرة على منشآتهم النفطية. إنهم ليسوا متسقين حتى في ادعاءاتهم. وبدون أي بحث أو تحقيق، وجهوا أصابع الاتهام إلى بلدي في نفس الوقت الذي أكد فيه مسؤولون من بلدهم أن الهجمات لم تأت من إيران. ومن المستغرب جداً أن نرى ارتباك السعوديين في هذا الصدد. إنهم لا يعرفون كيف يغطون عدم فعاليتهم فيما يتعلق بمؤسستهم الدفاعية أو ما يسمى بالمعدات الدفاعية المشتراة من بلدان أخرى. وأعتقد أنه ينبغي لهم أن يعيدوا التفكير في بياناتهم وأن يوقفوا ادعاءاتهم التي لا أساس لها ضد بلدان أخرى، بما فيها إيران.

السيد المنزلاوي (المملكة العربية السعودية): يمارس بلدي حقه في الرد على ما ذكره ممثل إيران من اتهامات باطلة تعودنا على سماعها كثيرا كلما يسمع الممثل الإيراني كلمات الحقيقة عن مخاوفنا تجاه برنامج النووي الإيراني. وبالنسبة لما ذكره عن التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، نحن أشرنا إلى تقرير الوكالة الأخير الذي ذكر خروقات إيران للاتفاق النووي، وأيضا التصريحات الأخيرة لبعض المسؤولين الإيرانيين عندما ذكروا أنهم قد يخفضوا التزاماتهم النووية في هذا الموضوع.

أما بالنسبة لما تحدث به ممثل إيران عن سجل الإرهاب، فإن إيران هي أخر من يتحدث عن الإرهاب. فإن سجل إيران منذ ثورة إيران عام ١٩٧٩ حافل بنشر الفتن والقلاقل والاضطرابات في دول المنطقة بهدف زعزعة أمنها واستقرارها، والضرب بعرض الحائط بكافة القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمبادئ الأخلاقية. ولقد استندت السياسة الإيرانية في الأساس على مواد جاءت في مقدمة الدستور الإيراني ووصية الخميني التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية، وهو مبدأ تصدير الثورة، في

انتهاك سافر لسيادة الدول الأخرى وتدخل في شؤونها الداخلية، تحت مسمى نصرة الشعوب المستضعفة والمغلوبة على أمرها.

ولقد قامت إيران بتجنيد العديد من الميليشيات الإرهابية في عدد من الدول العربية. واستمرت أيضاً في دعمها للإرهاب بتوفير ملاذات آمنة له داخل الأراضي الإيرانية، ودعمها المستمر وزرعها للخلايا الإرهابية في عدد من الدول العربية، بل والضلوع في التفجيرات الإرهابية التي راح ضحيتها العديد من الأرواح البريئة حول العالم، واغتيال المعارضين في الخارج، وانتهاكاتها المستمرة للبعثات الدبلوماسية، بل وحتى مطاردة الدبلوماسيين الأجانب حول العالم بالاغتيالات أو محاولات الاغتيال. إن سجل النظام الإيراني في دعم الإرهاب والتطرف في المنطقة والعالم لا يتسع المجال لذكره حرصا منا على الوقت الثمين للجنة، ولكنني أتمنى ألا أجد نفسي مضطراً إلى ذكر جزء منه عند ممارسة حق الرد للمرة الثانية.

وفي الختام، إن على إيران أن تتصرف كدولة مسؤولة وأن توقف تدخلاتها في شؤون المنطقة والتوقف عن دعم الإرهاب. وإن المملكة العربية السعودية تجدد مطالباتها للمجتمع الدولي بالجدية في التعامل مع برامج إيران النووية وبرامج الصواريخ التسيارية. وإن المملكة العربية السعودية تؤمن إيمانا راسخا بأن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط يتطلب ردع إيران عن سياساتها التوسعية والتخريبية.

وإن بلدي يجدد التزامه بأهمية الحل السلمي والسياسي في اليمن على أساس المرجعيات الثلاث وهي المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

السيد بلوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): للرد مرة أخرى على الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي طرحها ممثل المملكة العربية السعودية، يرفض وفدي مرة أخرى رفضا قاطعا تلك الادعاءات ويدعو المملكة العربية السعودية إلى أن تكون متسقة في ادعاءاتها والإقرار بالأخطاء التي ينبغي لها تصحيحها.

وفيما يتعلق بقرار إيران الأخير بتخفيض أنشطتها على أساس خطة العمل الشاملة المشتركة، أدعو المملكة العربية السعودية إلى دراسة نص خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تسمح لإيران بالحد من تلك الأنشطة. وهذا يتسق تماما مع التزاماتنا، وأنشطتنا النووية هي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولم تكن هناك حالة لعدم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن ادعاء المملكة العربية السعودية بهذا الشأن هو ادعاء كاذب ونحن نرفضه.

وفيما يتعلق بالإرهاب، قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء وتمويل ودعم تنظيمي القاعدة وداعش. ويعلم الجميع أن المملكة العربية السعودية هي التي شنت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ودعمتها ومولتها، وهذه ليست الحالة الوحيدة. هناك حالات عديدة عملت فيها القاعدة وداعش كوكلاء للمملكة العربية السعودية من أجل تعطيل منطقتنا. ولقد ارتكبوا فظائع مختلفة في العديد من البلدان والمملكة العربية السعودية متواطئة في جميع هذه الجرائم.

وفيما يتعلق باليمن، من المؤسف جدا أن المملكة العربية السعودية غزت اليمن وتقصفه كل يوم، مما يسفر عن مقتل النساء والأطفال اليمنيين وغيرهم من الأبرياء والعزل. ومن أجل إخفاء هذه الجرائم، تحاول المملكة العربية السعودية توجيه اتهامات إلى بلدان أخرى. وكما قلت، فإننا نرفض جميع هذه الادعاءات، لأنها لا أساس لها من الصحة.

السيد المنزلاوي (المملكة العربية السعودية): كما ذكرت سابقا، لم أكن أتمنى ممارسة حق الرد للمرة الثانية للرد على ادعاءات ممثل إيران التي سئمنا من سماعها كثيرا. ولكني أجد نفسي مضطرا لإيضاح جزء من سجل إيران في دعمها للإرهاب والتطرف في العالم. ولدي قائمة طويلة لا يتسع المجال لذكرها

الآن. ولكني سوف أسلط الضوء على بعض من هذه الجرائم، لعل الجميع يعرف من هي الدولة التي تدعم الإرهاب ومن هي الدولة التي تبني بلدها وتساعد جيرانها وتقوم على تنمية شعوبها.

إن إيران هي الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم، حيث أسست العديد من المنظمات الإرهابية، بما في ذلك الميليشيات الحوثية الإرهابية في اليمن، والتي بسببها تدخلت المملكة العربية السعودية بناء على طلب الحكومة الشرعية في اليمن لنصرة إخوتنا وأشقائنا هناك. وقد دعمت إيران وتواطأت مع منظمات إرهابية أخرى، مثل القاعدة والتي آوت عددا من قياداتها. ولدينا أدلة يمكن للمجتمع الدولي الإطلاع عليها.

أما بالنسبة لسجل إيران الإرهابي، فإن القائمة تطول كما ذكرت. ولعلي أقتطف جزءاً منها. أعود للعام ١٩٩٦، تم تفجير أبراج سكنية في مدينة الخبر في شرق المملكة العربية السعودية، والذي قام به ما يسمى حزب الله الحجاز، التابع للنظام الإيراني، ونجم عنه مقتل أكثر من ١٢٠ شخصا، من بينهم ١٩ من جنسيات أجنبية. بل وفر النظام الإيراني الحماية لمرتكبيه، بمن فيهم مواطن سعودي تم القبض عليه في عام ٢٠١٥ في لبنان ويحمل جواز سفر إيراني على الرغم من كونه مواطناً سعودياً.

وفي عام ٢٠٠٣، تورط النظام الإيراني أيضا في تفجيرات الرياض، بناء على أوامر أحد زعماء تنظيم القاعدة في إيران، ونجم عنها مقتل العديد من المواطنين السعوديين والمقيمين الأجانب. وفي العام نفسه، تم أيضا إحباط مخطط إرهابي إيراني لتنفيذ تفجيرات في مملكة البحرين الشقيقة. وقد تم القبض على عناصر خلية ارهابية جديدة كانت تتلقى الدعم من الحرس الثوري الإيراني. وفي عام ٢٠١١، تورط النظام الإيراني أيضاً في اغتيال الدبلوماسي السعودي حسن القحطاني، رحمه الله، في مدينة كراتشي، باكستان. وفي العام نفسه، أحبطت الولايات المتحدة محاولة لاغتيال سفير سعودي سابق في واشنطن. وقد ثبت تورط النظام الإيراني في ذلك، بل إن محكمة هنا في نيويورك اعتقلت وحاكمت اثنين من منفذي محاولة الاغتيال هذه.

إن النظام الإيراني هو النظام الأول في العالم بسجل حافل لانتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية منذ اقتحام السفارة الأميركية في طهران عام ١٩٧٩، واحتجاز منسوبيها لمدة ٤٤٤ يوما. تلاها الاعتداء على السفارة السعودية في طهران في عام ١٩٨٧، وكان آخرها الاعتداء الأخير على سفارة المملكة العربية السعودية وقنصليتها في طهران ومشهد في عام ٢٠١٦.

وفي الختام، أود أيضا أن أشير إلى أن إيران تنتهك قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) الخاص اليمن، وذلك بتزويدها للميليشيات الحوثية الإرهابية بالصواريخ وأيضا مهاجمة السفن في البحر وهي محملة بالأسلحة والذخائر.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): ردا على تعليق ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الملاحظات التي أبداها وفد بلدي أمس (انظر A/C.1/74/PV.5)، تود اليابان أن تمارس حقها في الرد.

أولا، يحدونا أمل كبير في أن تؤدي الجهود الدبلوماسية الجارية إلى قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتفكيك جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية أيا كان مداها بصورة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وهذا هدف مشترك نتشاطره جميعا، امتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأكرر أن أملنا كبير في أن تؤدي الجهود الدبلوماسية الجارية إلى تفكيك تلك الأسلحة بصورة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وفيما يتعلق بمسألة البلوتونيوم، قلت إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلصت إلى أن جميع المواد النووية في اليابان، بما في ذلك البلوتونيوم، لا تزال تستخدم في الأنشطة السلمية الخاضعة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصارم. وليس لليابان أي مسائل في مجال عدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أقول إن حكومة اليابان تواصل اتخاذ التدابير المناسبة

للحفاظ على مبدأ عدم حيازة البلوتونيوم دون أغراض محددة. واستناداً إلى هذا المبدأ، شرعت اليابان في تموز/يوليه ٢٠١٨ في تطبيق سياسة أساسية لخفض حجم مخزونها من البلوتونيوم.

السيد الذبحاني (اليمن): طلبت حق الرد للرد على الادعاءات الباطلة التي أوردها ممثل إيران والتي ادعى فيها أن المملكة العربية السعودية غزت اليمن وتقصفه وتقتل اليمنيين. لقد تدخلت المملكة العربية السعودية في اليمن بناء على دعوة رسمية من الحكومة اليمنية للمساعدة في استعادة الشرعية في أعقاب انقلاب الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران. وهنا أجدها فرصة لنجدد مطالبتنا لإيران برفع يدها عن اليمن وإيقاف إمداد الحوثيين بالسلاح والصواريخ والألغام التي تقتل اليمنيين. ونحن لا ندعي هذا الكلام. فقد ورد هذا الكلام في تقارير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات لمجلس الأمن (A/HRC/42/17).

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الرد الذي أدلى به الممثل الياباني ليس مناسبا ولا يتعلق بالمسائل التي أثرتها اليوم. ولذلك لا أجد حاجة إلى التعليق عليه.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدرك أن ممثل إيران طلب الكلمة، ولكن يجب أن أذكره بأنه أخذ الكلمة مرتين بالفعل. ولذلك استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق ممارسة حق الرد.

وبالنظر إلى أننا تأخرنا كثيرا عن الجدول الزمني، فإننا سنستأنف المناقشة العامة بموافقة اللجنة من أجل الاستفادة من الخدمات المتاحة بعد ظهر اليوم.

تقرر ذلك.

السيد جافو (ملاوي) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس وجميع أعضاء المكتب تهنئة صادقة على انتخابهم لقيادة اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أؤكد لهم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

وتؤيد ملاوي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وزامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.3).

إن الأسلحة النووية هي أكثر الأسلحة تدميرا ولا إنسانية وعشوائية تم إنشاؤها على الإطلاق. ولا يزال هناك ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ من هذه الأسلحة في العالم اليوم. وكثير منها جاهز للاستخدام في غضون دقائق، على الرغم من وجود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي فتح باب التوقيع عليها قبل نصف قرن. وتدرك ملاوي حجم الدمار الذي تسببه الأسلحة النووية. وبالنظر إلى تداعياتها المستمرة والضارة وراثياً على نحو فريد، فإنها تختلف عن أي سلاح آخر. إن انفجار قنبلة نووية واحدة فوق مدينة كبيرة يمكن أن يقتل أكثر من مليون شخص في غضون ثوان. ولذلك، تنضم ملاوي إلى الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة في إدانة استخدام الأسلحة النووية. ومع ذلك، وعلى الرغم من النداءات التي وجهتها الدول والأطراف من غير الدول في المعاهدة لحظر الأسلحة النووية، فإن من المثير للقلق أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تشارك في برامج تحديث واسعة النطاق تهدف إلى الإبقاء على منظوماتها الدفاعية النووية المضادة للقذائف. وهذا يثير سباقا جديدا للتسلح النووي.

وفيما يتعلق بالانتشار والاستخدام غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقعت ملاوي على برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠٠١، عندما دخل حيز النفاذ. ولهذا الغرض، تقدم ملاوي منذ عام ٢٠٠٦ تقارير سنوية إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن التقدم المحرز في تنفيذها للبرنامج. ومنذ ذلك العام، نشارك أيضا في الاجتماعات التي تعقد

كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل، وفي عام ٢٠٠٢ وقعنا البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتتمثل مهمة منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي في تعزيز وتنسيق تنفيذ البروتوكول. وفي حين أن ملاوي لا تتأثر على نحو خطير بالانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها مثل بقية البلدان المجاورة لها، فإن شعبنا لا يزال يعاني معاناة كبيرة من الاستخدام غير المشروع لهذه الأسلحة في البيوت والأماكن التجارية على حد سواء، وهو ما تظهره الزيادة الملحوظة في أعداد الأسلحة النارية غير المشروعة التي تصادرها دائرة شرطة ملاوي.

إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمر يصب في صالح صون السلم والأمن الدوليين وشرط أساسي لتعزيز التعاون الدولي وتوطيده في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وفي ذلك السياق، أقرت الجمعية العامة بالحاجة إلى زيادة الشفافية وأكدت أهمية تدابير بناء الثقة باعتبارها وسيلة لتعزيز الهدف المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولملاوي مصلحة واضحة في العمل مع الشركاء الدوليين لتعزيز الاستخدام المسؤول والسلمي للفضاء الخارجي، حيث أن ذلك لا يزال أمراً محوريا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن نقدر حقيقة أن تطوير تكنولوجيا الفضاء ينطوي على إمكانات هائلة تعود بالفائدة على كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وعلى غرار العديد من أقل البلدان نموا، تعتمد ملاوي على ضمان إمكانية الوصول إلى النظم الفضائية وتطبيقاتها لدعم ازدهارها الاقتصادي والحفاظ على السلامة العامة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وأعطي الكلمة الآن لأمينة اللجنة.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيعقد الوفد الروسي مشاورات غير رسمية غدا في الساعة ٩/٠٠ بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بالفضاء الخارجي وفي الساعة ١٥/٠٠ بشأن ”التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“. وسيُعقد الاجتماعان في غرفة الاجتماعات A.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): لن تعقد اللجنة الأولى سوى جلسة واحدة غدا، تُعقد في الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماعات هذه، وسنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ونود تذكير الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات في إطار جميع بنود جدول الأعمال هو ظهر يوم الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.